



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

کتاب: 978 - 9973 - 39 - 006 - 6

تعداد: 10,000

2017

مجله: مجله پژوهش‌های تاریخی

مجله: مجله پژوهش‌های تاریخی

الجمهورية التونسية

**مجلة الصرف  
والتجارة الخارجية**

**2017**

منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

قانون عدد 18 لسنة 1976 مؤرخ في 21 جانفي 1976 يتعلق بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصراف وبالتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية<sup>(1)</sup>.

(الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 5 المؤرخ في 20 - 23 جانفي 1976)

باسم الشعب،

نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية،

بعد موافقة مجلس الأمة،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

**الفصل الأول.-** تجمع النصوص المنشورة فيما يلي والخاصة بالعلاقات المالية وفي ميدان التجارة الخارجية بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية في نص واحد ملحق بهذا القانون تحت اسم "مجلة الصراف والتجارة الخارجية".

**الفصل 2.-** ألغيت كل الأحكام السابقة المخالفة لأحكام المجلة المذكورة أو التي لها نفس الغرض وخاصة :

- الأمر المؤرخ في 10 سبتمبر 1939 الذي يحرم أو ينظم تصدير رؤوس الأموال وعمليات الصراف وتجارة الذهب زمن الحرب،

- الأمر المؤرخ في 15 أوت 1945 الخاص بزجر الجرائم في حق تراتيب الصراف،

- الأمر المؤرخ في 7 فيفري 1946 الخاص بالأموال المحتفظ بها في خزائن أو صناديق مغلقة بالخارج،

- الأمر المؤرخ في 25 أفريل 1946 الخاص بإيداع العملات الأجنبية والقيم المنقولة الأجنبية المحتفظ بها بالبلاد التونسية،

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس الأمة وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 13 جانفي 1976.

تم الإنتهاء من المراجعة والتحيين يوم 30 نوفمبر 2016  
المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية  
العنوان : شارع فرحات حشاد - رادس المدينة 2098 - تونس  
الهاتف : 11 42 43 71 216 . فاكس : 34 42 43 71 216 . 35 96 42 71 216  
موقع واب : [www.iort.gov.tn](http://www.iort.gov.tn)  
للتواصل مباشرة مع :  
• مصلحة النشر : [edition@iort.gov.tn](mailto:edition@iort.gov.tn)  
• المصلحة التجارية : [commercial@iort.gov.tn](mailto:commercial@iort.gov.tn)

جميع الحقوق محفوظة للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

## مجلة الصرف والتجارة الخارجية

### الجزء الأول العلاقات المالية مع الخارج

#### العنوان الأول

### أحكام خاصة بتصدير رؤوس الأموال وبعمليات الصرف وبتجارة الذهب

**الفصل الأول (نقح بالقانون عدد 48 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993).** - تكون حرة بمقتضى هذا القانون التحويلات المتعلقة بالدفعات تجاه الخارج بعنوان :

- العمليات الجارية التي تم التعهد بها طبقا للتشريع المنظم لها.

- المحصول الحقيقي والصافي للإحالة أو التصفية لرؤوس الأموال المستثمرة بواسطة توريد عملات وإن تجاوز هذا المحصول رأس المال المستثمر في البداية بالنسبة للاستثمارات المثمرة في إطار التشريع المنظم لها.

ويخضع كل تصدير لرؤوس الأموال وكل العمليات والالتزامات التي ينتج عنها تحويل أو يمكن أن ينتج عنها تحويل والمتعلقة بغير العمليات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل وكذلك كل مقاصة بين ديون مع الخارج لرخصة ذات الصبغة عامة يمنحها وزير المالية بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي.

ويكلف البنك المركزي التونسي بتطبيق تراتيب الصرف طبقا لنظامه الأساسي ولهذا القانون.

**الفصل 2.** - تحدد العمليات التي تعتبر تصديرا لرؤوس أموال حسب مفهوم الفصل الأول بأوامر يقع إصدارها باقتراح من وزير المالية بعد استشارة البنك

- الأمر المؤرخ في 25 أفريل 1946 الخاص بإحصاء الذهب والعملات الأجنبية والقيم المنقولة الأجنبية المحفوظ بها بالبلاد التونسية،

- الأمر المؤرخ في 2 ماي 1946 الخاص بنظام الأموال الأجنبية بالبلاد التونسية،

- الأمر المؤرخ في 2 ماي 1946 الخاص بإحصاء الأموال بالخارج،

- النصوص التشريعية المذكورة بالملحق عدد 1 للأمر المؤرخ في 29 ديسمبر 1955 الخاص بالتجارة الخارجية والصرف،

- القانون عدد 145 لسنة 1959 المؤرخ في 5 نوفمبر 1959 الذي يتضمن جعل ترتيب لتحويل رؤوس الأموال بين البلاد التونسية وبين أقطار وبلدان منطقة الفرنك والنصوص التي نقحته.

**الفصل 3 .** - تبقى النصوص التطبيقية للتشريع الملغى بهذا القانون سارية المفعول في حدود ما تقتضيه ضرورة استمرار سير المصالح العمومية إلى أن تقرر السلط المختصة ما يخالف ذلك.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

وصدر بقصر قرطاج في 21 جانفي 1976

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

المركزي التونسي ويمكن أن تقتضي أيا من ضروب التحجير والواجبات قصد تنفيذ أحكام هذا القانون.

**الفصل 3.-** يقع إنجاز عمليات الصرف المرخص بها طبقا للفصل الأول وجوبا بواسطة البنك المركزي التونسي أو بتفويض من هذا الأخير عن طريق وسطاء مقبولين من طرف وزير المالية باقتراح من محافظ البنك المركزي التونسي. ويجب أن تنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية تعليمات البنك المركزي التونسي للوسطاء المقبولين إذا كانت تتضمن أحكاما تخص العموم.

**الفصل 4.-** بشرط مراعاة اختصاص البنك المركزي التونسي فيما يتعلق بالذهب النقدي يحجر توريد وتصدير المواد الذهبية إلا برخصة يمنحها البنك المركزي التونسي ووزارة الاقتصاد الوطني.

## العنوان الثاني

### تعريفات

**الفصل 5.-** يراد بالعبارات التالية :

(1) **تراتبية الصرف :** جميع أحكام الجزء الأول من هذا القانون وكذلك جميع الأوامر والقرارات والإعلانات والمناشير وكل النصوص الأخرى التي يصدرها وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي لتطبيق هذه الأحكام.

(2) **الخارج أو البلاد الأجنبية :** كل البلدان والأقطار الأخرى ما عدا البلاد التونسية.

(3) **المقيمون :** الأشخاص الطبيعيون المستقرون عادة بالبلاد التونسية والأشخاص المعنويون ذوو الجنسية التونسية أو الأجنبية بالنسبة لمؤسساتهم الكائنة بالبلاد التونسية.

(4) **غير المقيمين :** الأشخاص الطبيعيون المستقرون عادة بالخارج والأشخاص المعنويون ذوو الجنسية التونسية أو الأجنبية بالنسبة لمؤسساتهم الكائنة ببلاد أجنبية.

تنطبق التعاريف الواردة بالفقرتين 3 و4 مع مراعاة التعاريف الخاصة الواردة بالقانون عدد 38 لسنة 1972 المؤرخ في 12 أفريل 1972 المتعلق بالصناعات التصديرية.

## 5) المواد الذهبية :

(أ) **القطع النقدية الذهبية** سواء كانت تونسية أو أجنبية.

(ب) **قضبان وسبائك الذهب** التي يقبلها البنك المركزي التونسي.

(ج) **الذهب الطبيعي** في شكل صبرات أو مسحوق أو معدن وفي شكل سبائك لا يقبل البنك المركزي التونسي وزنها أو عيارها وفي شكل صفائح والذهب الممدد والمشفر والمصقول أو المغلف والذهب المستعمل في الصناعة والفنون والطب وطب الأسنان والذهب في شكل حلق وعدس وأسلاك أو محلولات أملاح أو خلائط قاعدتها ذهبية، وسقاية الذهب ونفاياته وحثالته ورماده وكل شيء موشى أو مصنوع من ذهب وكل جسم ذهبي وقع أو من المزمع تكسيره.

(6) **الذهب النقدي :** مواد الذهب المذكورة في الفقرة 5 أ و ب أعلاه.

(7) **الذهب غير النقدي :** المواد الذهبية المذكورة في الفقرة 5 ج أعلاه.

## 8) القيم المنقولة :

(أ) **رسوم المداخل والرقاع والأسهم وحصص التأسيس وحصص الأرباح** وبصفة عامة كل الأوراق المالية التي هي بحكم خصائصها قابلة للتسعير في بورصة قيم وكذلك كل الشهادات التي تقوم مقام هذه الرسوم.

(ب) **المقتطعات والأرباح وفوائد الدخل المستحقة** وحقوق الاكتتاب والحقوق الأخرى المنبثقة من القيم المذكورة.

(9) **القيم المنقولة التونسية :** القيم المنقولة الصادرة عن شخص معنوي عمومي تونسي أو عن شخص معنوي خاص يقع مقره الاجتماعي بالبلاد التونسية.

(10) **القيم المنقولة الأجنبية :** القيم المنقولة الصادرة عن شخص معنوي عمومي أجنبي أو عن شخص معنوي خاص يقع مقره خارج البلاد التونسية.

وتعتبر كذلك قيما منقولة أجنبية القيم المنقولة التي يصدرها شخص معنوي عمومي تونسي أو شخص معنوي خاص يوجد مقره بالبلاد التونسية إذا كانت هذه القيم محررة بنقد أجنبي.

(11) **قيم مماثلة للقيم المنقولة الأجنبية :**

- قيم منقولة تونسية بإمكان حاملها استخلاص مداخلها أو أصلها بالخارج.

- أسهم الشركات التي يوجد مقرها الاجتماعي بالبلاد التونسية وأمام مكان عملها الرئيسي بالخارج.

يضبط قائمة هذه القيم وزير المالية بعد استشارة البنك المركزي التونسي.

12) **حصص المشاركة :** كل حصة بشركة أو جمعية قائمة حسب القانون أو بحكم الواقع غير متمثلة في قيم منقولة.

13) **العملات :** وسائل الدفع المحررة بنقد أجنبي وكذلك كل المكتسبات من النقود الأجنبية المودعة في حسابات تحت الطلب أو لأمد قصير.

14) **وسائل أو أدوات الدفع :** القطع والأوراق النقدية النافذة المفعول بموجب قوانين إصدارها والشيكات ورسائل الاعتمادات النقدية والكمبيالات والسندات التجارية والحوالات البريدية وبطاقات التحويل وكل سندات الديون المستحقة عند الطلب أو في أجل قصير.

15) **الوسطاء :** البنوك، الأعوان الوسطاء في القيم المنقولة وسماسة القيم المنقولة.

16) **الوسطاء المقبولون :** الوسطاء المشار إليهم في الفصل 3 لهذا القانون.

17) **المكاسب الأجنبية في تونس :** كل ما امتلكه مباشرة أو عن طريق وسيط أشخاص طبيعيين يقطنون عادة في الخارج أو مؤسسات توجد ببلاد أجنبية لدوات معنوية تونسية أو أجنبية وكان يتمثل في :

أ) منقولات أو عقارات وأشياء حسية أو مجردة موجودة بالبلاد التونسية بما في ذلك رسوم قابلة للتداول قائمة مقام حقوق مجردة.

ب) وكل المكاسب الأخرى التي وإن كانت موجودة في بلاد أجنبية تمكن صاحبها من ممارسة حقوق في البلاد التونسية.

18) **مكاسب في الخارج :** الذهب ووسائل الدفع والقيم المنقولة المحتفظ بها بالخارج وبوجه عام كل المكاسب والحقوق والمصالح الموجودة ببلاد أجنبية سواء كانت تتمثل في رسوم أم لا.

### العنوان الثالث

## إيداع العملات والقيم المنقولة الأجنبية المحتفظ بها بالبلاد التونسية

العملات :

الفصل 6- يجب على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين أن يودعوا عند وسيط مقبول ما لهم أو لديهم بالتراب التونسي من أوراق نقدية أجنبية ومن كل ما هو

محرر بنقد أجنبي من شيكات ورسائل اعتمادات نقدية وكمبيالات وسندات تجارية وكل رسوم ديون أخرى.

الفصل 7- إن تنفيذ الإيداع المنصوص عليه بالفصل السادس لا يعفي صاحب العملات المودعة من واجب إحالة العملات المذكورة إلى البنك المركزي التونسي كلما اقتضت الترتيب هذه الإحالة.

الفصل 8- يمكن للأشخاص الطبيعيين الذين يقيمون عادة بالخارج أن يحتفظوا لديهم مدة إقامتهم بالتراب التونسي بالعملات التي استوردوها بصورة شرعية لمجابهة نفقاتهم أثناء هذه الإقامة التي لا يريدون إيداعها مثلما هو منصوص عليه في الفصل السادس مع العلم بأن هذه العملات لا يمكن إلا إحالتها إلى البنك المركزي التونسي أو إعادة تصديرها.

القيم المنقولة :

الفصل 9- يجب على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لهم أو لديهم بالتراب التونسي قيم منقولة أجنبية أو قيم (مماثلة) أن يودعوها عند وسيط مقبول.

الفصل 10- يمكن الاتجار في القيم المنقولة الأجنبية أو (المماثلة) المودعة طبقا للفصل التاسع حسب الشروط المحددة بترتيب الصرف.

أحكام مشتركة :

الفصل 11- إن الواجبات المنصوص عليها بالفصلين السادس والتاسع تنطبق على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين مهما كانت جنسيتهم أو مكان إقامتهم.

الفصل 12- على كل شخص طبيعي أو معنوي لديه بالتراب التونسي بأي عنوان كان عملا أو قيم منقولة أجنبية أو (مماثلة لها) لملك الغير :

1) ألا يسلم هذه المكاسب إلى صاحبها إلا إذا كانت لهذا الأخير صفة الوسيط المقبول.

2) أن يتولى، إلا إذا كان هو نفسه وسيط مقبولا، القيام لحساب صاحب هذه المكاسب بعملية الإيداع المنصوص عليها بالفصلين المذكورين.

الفصل 13- يمكن لوزير المالية أن يستثني حسب الشروط المحددة بالفصل الأول من وجوب الإيداع المنصوص عليه بالفصلين السادس والتاسع بعض أصناف العملات والقيم المنقولة والأجنبية وكذلك الشأن في بعض الحالات الخاصة التي تبرر اتخاذ مثل هذا الإجراء.

## العنوان الرابع

### أحكام تتعلق بالمكاسب الأجنبية بالبلاد التونسية

**الفصل 14-** يمكن بمقتضى أوامر يقع إصدارها باقتراح من وزير المالية بعد استشارة البنك المركزي التونسي وضع ترتيب لتكوين مكاسب أجنبية بالبلاد التونسية وكذلك لعمليات التفويت في مكاسب أجنبية بالبلاد التونسية.

**الفصل 15-** يمكن أن تضبط كذلك بمقتضى أوامر يقع إصدارها باقتراح من وزير المالية بعد استشارة البنك المركزي التونسي تراتيب :

(أ) لتكوين مكاسب بالبلاد التونسية من طرف أشخاص معنويين تونسيين يشارك في تسييرهم بأي عنوان كان أشخاص طبيعيين مقيمون عادة ببلاد أجنبية أو أشخاص معنويون أجنبيون.

(ب) لعمليات التفويت المتعلقة بالمكاسب الموجودة بالبلاد التونسية للأشخاص المعنويين التونسيين المشار إليهم في الفقرة (أ) أعلاه.

## العنوان الخامس

### أحكام تتعلق بالمكاسب بالخارج

#### الباب الأول

#### إحصاء المكاسب بالخارج

**الفصل 16-** على كل تونسي مقيم عادة بالبلاد التونسية وكل شخص معنوي تونسي وكذلك كل شخص معنوي أجنبي بالنسبة لمؤسساته الموجودة بالبلاد التونسية أن يصرح للبنك المركزي التونسي بجميع مكاسبه بالخارج في أجل مدته ستة أشهر ابتداء من تاريخ إصدار هذه المجلة أو من تاريخ الحصول على تلك المكاسب إذا وقع ذلك بعد تاريخ صدور هذه المجلة.

إلا أنه في صورة ما إذا كانت المكاسب المطالب شخص واحد بالتصريح بها لا تتجاوز مبلغا يقع تحديده بأمر فإن صاحبها معفى من التصريح المنصوص عليه.

واجب التصريح يتحمله أصحاب المكاسب المطالب بالتصريح بها وكذلك كل شخص بالبلاد التونسية وقع توكيله بأي عنوان كان لإدارة هذه المكاسب. وهؤلاء الأشخاص مسؤولون بالتضامن على تنفيذ هذا الواجب.

أصحاب المكاسب المحفوظ بها لحسابهم بالخارج من طرف وسطاء مقبولين بالبلاد التونسية غير مطالبين بالتصريح بها.

**الفصل 17-** لا يمكن لأصحاب المكاسب الواجب التصريح بها طبقا للفصل السادس عشر من هذا القانون القيام بأي عملية تفويت لمكاسبهم بالخارج ولا بأي عملية يكون من نتيجتها تغيير مكونات هذه المكاسب أو التنقيص من حقوقهم عليها إلا في حالة صدور رخصة عامة في ذلك مثلما هو مقرر بالفصل الأول.

**الفصل 18 (نقح بالفصل الأول من المرسوم عدد 98 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011) -** على كل شخص معنوي أجنبي بالنسبة لكل مؤسسة جديدة يقع إحداثها بالبلاد التونسية أن يقوم إذا اقتضى الأمر بالتصريح المنصوص عليه بالفصل السادس عشر وذلك في أجل لا تتجاوز مدته ستة أشهر ابتداء من تاريخ إحداث المؤسسة الجديدة.

**الفصل 19-** يمكن بمقتضى أوامر يقع إصدارها باقتراح من وزير المالية بعد استشارة البنك المركزي التونسي أن يفرض على الأشخاص الطبيعيين من ذوي الجنسية التونسية المقيمين وعلى الأشخاص المعنويين الذين يكون مقرهم الاجتماعي بالبلاد التونسية وجوبا إعادة إلى البلاد التونسية لما يملكون بالخارج من ذهب ومن وسائل دفع محررة بالنقد التونسي أو بنقد أجنبي ومن قيم منقولة تونسية أو أجنبية أو أن تضبط تراتيب للاحتفاظ بالخارج بهذه المكاسب.

#### الباب الثاني

#### وجوب إعادة المداخل والمحاصيل من الخارج إلى البلاد التونسية

**الفصل 20-** يجب على كل شخص طبيعي مكان إقامته العادي بالبلاد التونسية. وعلى كل شخص معنوي تونسي أو أجنبي بالنسبة لمؤسساته بالبلاد التونسية أن يعيد إلى البلاد التونسية كامل العملات التي يتحصل عليها من تصدير بضائع إلى الخارج أو مقابل إسداء خدمات في الخارج وبصفة عامة كل ما يحققه بالخارج من مداخل ومحاصيل وذلك حسب الشروط وفي الأجل التي يحددها البنك المركزي التونسي.

يستثنى من وجوب إعادة المداخل من الخارج إلى البلاد التونسية الأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية التونسية العائدون من الخارج إلى البلاد التونسية والأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمون بالبلاد التونسية بالنسبة لمكتسباتهم التي تم تكوينها بالخارج قبل تاريخ تغيير الإقامة (أضيفت بالفصل 2 من المرسوم عدد 98 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011).

## العنوان السادس في الدفعات بين المقيمين

**الفصل 21-** الدفعات بين المقيمين يجب إنجازها بالبلاد التونسية إلا إذا رخص البنك المركزي التونسي بخلاف ذلك.

ويحجر على كل مقيم الأخذ بالتزام إزاء مقيم آخر في نقد غير الدينار إلا إذا رخص البنك المركزي التونسي بذلك بعد استشارة وزير المالية. ويجب أن يكون الدينار في نفس الوقت وسيلة للحساب وللدفع.

### العنوان السابع زجر الجرائم في حق تراتيب الصرف

#### الباب الأول أحكام عامة

**الفصل 22-** إن الجرائم أو محاولات ارتكاب الجرائم في حق تراتيب الصرف تقع معابنتها وتتبعها وزجرها حسب الشروط الواردة في هذا القانون وتسقط الدعوى العمومية فيما يخصها بمرور ثلاث سنوات ولا يبدأ سريان أجل سقوط الدعوى لجرائم مثل الاحتفاظ بمكاسب أو مداخيل مهما كان نوعها وعدم التصريح بها أو عدم إعادتها إلى البلاد التونسية وقع التنصيص عليها بهذا القانون أو بالنصوص المطبقة له إلا ابتداء من تاريخ انتهاء الحالة المخالفة للقانون.

وكذلك الشأن فيما يخص عدم التنفيذ بصورة كلية أو جزئية أو التأخير في تنفيذ التزامات وقع التعهد بها إزاء البنك المركزي التونسي مقابل بعض الرخص التي يمنحها.

**الفصل 23-** جميع المناورات التي يقصد من ورائها التخلص من الالتزامات أو الموانع التي تقضيها تراتيب الصرف تعتبر وتقع معابنتها وتتبعها وردعها كجرائم أو محاولات جرائم.

#### الباب الثاني معاينة الجرائم

**الفصل 24-** إن الأعوان المذكورين فيما يلي مؤهلون لمعاينة الجرائم في حق تراتيب الصرف وهم :

(1) مأمورو الضابطة العدلية،

(2) أعوان القمارق،

(3) أعوان وزارة المالية وأعوان البنك المركزي التونسي الذين لهم الصفة التي تؤهلهم لذلك.

تحال محاضر المعاينة إلى وزارة المالية التي ترفع الأمر للنيابة العمومية إذا رأت ذلك صالحا.

**الفصل 25-** إن الأعوان المذكورين في الفصل السابق مؤهلون للقيام في كل الأماكن بزيارات إلى محلات السكنى حسب الشروط الواردة في الفصل 53 من مجلة القمارق.

**الفصل 26-** إن مختلف حقوق الإعلام المنصوص عليها لفائدة الإدارة الجبائية يمكن ممارستها من طرف الأعوان المذكورين بالفصل الرابع والعشرين ولمراقبة تطبيق تراتيب الصرف.

ويمكن لهؤلاء الأعوان أن يطلبوا من جميع المصالح العمومية بدون إمكانية معارضتهم بالسر المهني كل المعلومات الضرورية لتنفيذ مهامهم.

وكل عرقلة لممارسة التحقيق هاته (كرفض الأداء بوثائق أو إخفاء أوراق أو عمليات) صادرة عن الأشخاص المعنيين بالأمر بما فيهم أعضاء مجالس الإدارة والمتصرفون والمديرون وأعوان الدوات المعنوية تقع معابنتها بمحضر وتتبعها كعرقلة لتوظيف حسب نفس الشروط المحددة في الفصول 42 و281 و300 من مجلة القمارق.

**الفصل 27-** يمكن لإدارة البريد أن تقدم إلى المراقبة القمرقية قصد تطبيق تراتيب الصرف التوجيهات البريدية سواء عند التصدير أو التوريد.

**الفصل 28-** يلزم بالسر المهني ويتعرض للعقوبات الواردة بالفصل 254 من المجلة الجبائية كل الأشخاص المدعويين بحكم وظيفتهم أو مهامهم للتدخل في تطبيق تراتيب الصرف.

إلا أنه في حالة قيام تتبعات قانونية فإنه لا يمكن لهؤلاء الأشخاص مجابهة حاكم التحقيق أو المحكمة بالسر المهني عند استرشادهم عن الوقائع التي هي موضوع الشكوى أو عن الوقائع المرتبطة بها.

## الباب الثالث

### تتبع الجرائم

**الفصل 29-** لا يمكن ممارسة تتبع الجرائم في حق تراتيب الصرف إلا تبعا لشكوى من وزير المالية أو من ممثل له مؤهل لهذا الغرض وتنطبق على هذه الجرائم أحكام العنوان 13 (المنازعات) من مجلة القمارق ما لم تكن مخالفة لهذا العنوان من هذا القانون.

**الفصل 30-** لوزير المالية أو لممثله المؤهل لهذا الغرض الحق في طرح القضية أمام المحكمة وإسماع ما يعتمده من الملحوظات في كل القضايا الناتجة عن جرائم في حق تراتيب الصرف.

**الفصل 31-** يمكن لوزير المالية أو لممثله المؤهل لهذا الغرض إبرام مصالحه مع مرتكب الجريمة وضبط شروط هذه المصالحة بنفسه.

ويمكن إبرام مصالحة قبل حكم نهائي أو بعده.

وفي الحالة الثانية لا تمحى المصالحة العقوبات الجسدية.

**الفصل 32-** وفي حالة وفاة مرتكب الجريمة في حق تراتيب الصرف قبل تقديم الشكوى أو صدور حكم نهائي أو إبرام مصالحة فلوزير المالية أو ممثله المؤهل لهذا الغرض حق تتبع المخلف أمام المحاكم المدنية قصد استصدار أمر بحجز ما هو موضوع الجريمة أو في صورة عدم إمكانية تحقيق هذا الحجز طلب الحكم بعقوبة مالية طبقا للفصل 36.

**الفصل 33-** إذا كانت الجرائم في حق تراتيب الصرف مرتكبة من طرق أعضاء مجلس إدارة أو متصرفي أو مديري ذات معنوية أو من طرف أحدهم متصرفا باسم ولحساب الذات المعنوية فإنه يقطع النظر عن التتبعات القائمة ضد هؤلاء يمكن أن يقع تتبع الذات المعنوية نفسها وأن تسلط عليها العقوبات المالية المنصوص عليها بهذا القانون.

**الفصل 34-** إذا كانت الجرائم في حق تراتيب الصرف تكون في الوقت نفسه جرائم في حق التشريع القمريقي أو في حق أي تشريع آخر فإنه يقع معابنتها وتتبعتها وزجرها طبقا لقانون القمارق أو طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالقانون الذي وقع خرقه وذلك يقطع النظر عن العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

## الباب الرابع

### العقوبات

**الفصل 35-** إن الجرائم أو محاولات ارتكاب الجرائم في حق تراتيب الصرف يعاقب عليها بالسجن من شهر واحد إلى خمس سنوات وبخطية من مائة وخمسين دينار إلى ثلاثمائة ألف دينار على ألا تكون هذه الخطية أقل مما يساوي خمس مرات المبلغ الذي قامت عليه الجريمة وفي صورة العود فإن العقوبة بالسجن يمكن الترفيع فيها إلى عشر سنوات ولا ينطبق الفصل 53 من المجلة الجنائية.

**الفصل 36-** يقطع النظر عن العقوبات الواردة بالفصل 35 فإن المحكمة مطالبة بأن تأمر بحجز ما هو موضوع الجريمة والمنقولات أو العقارات موضوع الجريمة سواء تمثلت هذه الجريمة في عملية محجرة أو في عدم القيام بتصريح أو بإيداع أو بإحالة إلى البنك المركزي التونسي.

وفي صورة ما إذا لسبب ما لم يتيسر تحقيق حجز ما هو موضوع الجريمة أو لم يقع تقديمه من طرف مرتكب الجريمة فعلى المحكمة بأن تصرح عوض الحجز بعقوبة مالية يساوي مبلغها قيمة ما هو موضوع الجريمة مضاف إليه الربح غير الشرعي الذي حققه أو كان ينوي تحقيقه مرتكبو الجريمة.

وفي صورة ما إذا كانت الجريمة تتضمن مشاركة عدة أطراف فإن ما هو موضوع الجريمة سواء أمكن تقديمه أم لا يتكون من مجموع الخدمات التي قدمها كل واحد من الأطراف بما في ذلك ما وقع دفعه مقابل الخدمات.

## الباب الخامس

### استخلاص الخطايا

**الفصل 37-** يقع استخلاص الخطايا والمحجوزات والعقوبات المالية الأخرى من كل المجرمين وشركائهم في الجريمة حسب الفصل 21 من المجلة الجنائية.

**الفصل 38-** إذا توفي مرتكب الجريمة في حق تراتيب الصرف قبل تسديد مبالغ الخطايا والمحجوزات والعقوبات المالية الصادرة ضده أو المصالحات التي قبلها فإنه من الممكن متابعة استخلاص هذه المبالغ من المخلف.

**الفصل 39-** يقع توزيع محاصيل الخطايا والمحجوزات والعقوبات المالية الأخرى وكذلك محاصيل المصالحات حسب أسس القواعد المعمول بها في مادة القمارق.

وفي الحالات المبينة في الفصل 34 وفي حالة الحكم بعقوبة واحدة أو إبرام مصالحة واحدة لجميع الجرائم يوزع محصول الخطايا والمحجوزات وكذلك محصول المصالحات حسب قواعد يقررها وزير المالية.

الباب السادس

أحكام مختلفة

**الفصل 40-** كل عملية تتناول نقودا (قطعاً أو أوراقاً) أو قيماً مدلسة وتكون بعناصرها الأخرى جريمة في حق تراتيب الصرف تعرض فاعلها للعقوبات الواردة في هذا القانون.

وتوجه التتبعات ضد كل من شارك في الجريمة بدون اعتبار لمعرفته أو لجهله بعدم صحة هذه النقود أو القيم.

وتمارس هذه التتبعات طبقاً لأحكام هذا القانون بقطع النظر عن التتبعات الأخرى الناتجة عما يكون قد ارتكب من جرائم أخرى.

الجزء الثاني

العلاقات التجارية مع الخارج

**الفصل 41 (ألغى بالقانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية).**

**الملحق**

. أمر عدد 608 لسنة 1977 مؤرخ في 27 جويلية 1977 يتعلق بضبط شروط تطبيق القانون عدد 18 لسنة 1976.

. قانون عدد 41 لسنة 1994 مؤرخ في 7 مارس 1994 يتعلق بالتجارة الخارجية.

## تنظيم الصرف والتجارة الخارجية

أمر عدد 608 لسنة 1977 مؤرخ في 27 جويلية 1977 يتعلق بضبط شروط تطبيق القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 المتعلق بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية.

(الرائد الرسمي عدد 52 المؤرخ في 29 جويلية و2 أوت 1977)

نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية،

بعد اطلاعنا على القانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 المتعلق بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية،

وعلى مجلة الصرف والتجارة الخارجية الملحقة بالقانون المشار إليه أعلاه،

وعلى رأي وزير المالية والاقتصاد الوطني ومحافظ البنك المركزي التونسي،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

### العنوان الأول

## أحكام خاصة بالتجارة الخارجية

### الباب الأول

### الأنظمة والإجراءات

**الفصل الأول.-** يضبط وزير الاقتصاد الوطني بواسطة إعلانات للموردين والمصدرين تنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية المنتوجات المحجر أو الحر توريدها أو تصديرها بعد استشارة البنك المركزي التونسي والمنتوجات الخاضعة لنظام التحديد الكمي حسب البرنامج العام للحكومة والاتفاقيات التجارية المبرمة بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية.

**الفصل 2-** لا يمكن توريد أو تصدير المنتجات الخاضعة لنظام التحجير أو لنظام التحديد الكمي إلا برخصة يسلمها وزير الاقتصاد الوطني.

تمنح رخص التوريد والتصدير بعد أن يؤشر عليها البنك المركزي التونسي ويعتبر هذا التأشير بالنسبة لرخص التوريد بمثابة رخصة تحويل. وهاته الرخص هي شخصية لأصحابها وهي غير قابلة للإحالة.

**الفصل 3-** يستوجب إنجاز توريد أو تصدير المنتجات التي يصدر بشأنها تحديد كمي القيام بتوزيعها أقساطا بين الأشخاص الطبيعيين أو الذوات المعنوية الذين تتوفر فيهم الشروط المضبوطة بالفصل 6 من هذا الأمر ويضبط مقاييس هذا التوزيع قرار يصدر عن وزير الاقتصاد الوطني ، بعد استشارة وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التونسي.

**الفصل 4-** يمكن توريد أو تصدير المنتجات غير المعنية بقرارات التحجير أو التحديد الكمي بحرية حسب الإجراءات المضبوطة طبقا للفصل 2 من هذا الأمر.

**الفصل 5-** تضبط الإعلانات للموردين والمصدرين التي تحدد كميات للتوريد أو للتصدير التاريخ الذي يجب ابتداء منه القيام بالإجراءات اللازمة لإنجاز العمليات المرخص فيها في نطاق الكميات المحددة وكذلك أجل القيام بتلك الإجراءات.

ولا يمكن مهما كانت الحالة أن يكون هذا الأجل أقل من خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ نشر الإعلان المذكور أعلاه.

**الفصل 6-** لا يمكن أن تمنح رخص التوريد أو التصدير إلا لفائدة أشخاص طبيعيين أو ذوات معنوية تقتضي وظيفتهم استعمال أو بيع المنتجات موضوع الرخصة المطلوبة مقيمين بالبلاد التونسية أثبتوا امتثال وضعيتهم للقوانين والتراتيب التجارية والجبائية والحيطة الاجتماعية باستثناء الحالات الخاصة بعمليات عرضية لا تكنسي صبغة تجارية.

**الفصل 7-** لا تعفي رخصة التوريد أو التصدير الممنوحة من طرف وزير الاقتصاد الوطني صاحبها من القيام بالواجبات والإجراءات الواردة بتراتيب الصرف.

**الفصل 8-** وفي حالة ضياع نسخة أو عدة نسخ من رخصة وقع تسليمها، يمكن للمعني بالأمر أن يطلب من وزارة الاقتصاد الوطني تسليمه شهادة ضياع لنسخة أو لنسخ الرخصة الضائعة ويجب عليه أن يقدم تدعيما لمطلبه كل المؤيدات الصالحة لذلك. ولا تسلم شهادة ضياع للرخص التي انقضت أجل صلوحيتها.

**الفصل 9-** يجب على الموردين والمصدرين أن يعلموا عند الاقتضاء وزارة الاقتصاد الوطني في الخمسة عشر يوما التي تأتي بعد انقضاء أجل صلوحية رخصة التوريد أو التصدير بأسباب عدم استعمالهم الكلي أو الجزئي للرخصة التي سلمت إليهم.

**الفصل 10-** يتعهد وزير الاقتصاد الوطني بنشر الرخص الخاصة التي تمنحها وزارته في نطاق التجارة الخارجية.

## الباب الثاني

### العمليات التجارية والمالية

**الفصل 11-** تضبط نصوص تحمل عنوان "إعلان للتجارة الخارجية والصرف" تنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية من طرف وزير المالية بعد استشارة وزارة الاقتصاد الوطني ومحافظ البنك المركزي التونسي إجراءات توريد وتصدير البضائع وتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بها.

## العنوان الثاني

### أحكام خاصة بمراقبة الصرف

## الباب الأول

### قواعد عامة

**الفصل 12-** تمنح الرخص العامة المنصوص عليها بالفصل الأول من مجلة الصرف والتجارة الخارجية بإعلان صرف يصدره وزير المالية بعد استشارة البنك المركزي التونسي.

**الفصل 12 مكرر (أضيف بالأمر عدد 1696 لسنة 1993 المؤرخ في 16 أوت 1993).** - تعدّ عمليات جارية مع الخارج العمليات التالية :

أ - العمليات المتعلقة بالتجارة :

- عمليات التجارة الخارجية،
- عمولات وساطة وتمثيل،
- المرابيح المنجزة عن عمليات عبور أو عن تجارة عابرة،
- التخزين والإيداع والعمليات القمرقية،
- المصاريف الناتجة عن عبور،

- الأداءات والمعالم القمرقية.

#### ب - العمليات المتعلقة بالإنتاج :

- التركيب والتصليح وكراء المعدات والاعتناء بها،
- التحويل والتصنيع والصقل والخدمات المماثلة لها،
- المعونة الفنية بما في ذلك الهندسة الفنية والمالية وغيرها من الاستشارات وتنقلات وتدخلات الخبراء والفنيين ومراقبة التصنيع والدراسات والتكوين المهني والتربصات الداخلة في نطاق كل مراحل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات،
- حقوق تأليف وحقوق أخرى للملكية الصناعية كبيع رسوم استغلال أو شراء البراءات واستعمال الاسم التجاري أو علامات الصنع،
- عقود المقاولة أو التصرف،
- التحاليل والاختبارات الفنية،
- المراقبة،
- الانخراط في نظم الدفع ببطاقات الدفعات،
- كراء برامج ونظم إعلامية والمشاركة في بنوك معلومات،
- أجور ورواتب المتعاونين والمتعاقدين الأجانب،
- كراء فضاءات عرض أثناء التظاهرات والمعارض الاقتصادية والفنية والثقافية بالخارج.

#### ت - النقل :

##### ت 1 - النقل البحري :

- المصاريف المرفئية بما في ذلك الدفعات المسبقة لإرساء السفن التونسية والرصيد الدائن لحسابات إرساءها بالموانئ الأجنبية،
- كراء وتصليح وصيانة السفن وكراء الحاويات والشاحنات،
- تسجيل السفن بمكاتب مراقبة وتصنيف السفن المعترف بها،
- شراء قطع الغيار يتم تسليمها على ظهر السفينة،
- شراء الوقود والزيوت ومؤونة طاقم السفن،
- شراء السلع والمؤونة لبيعها على ظهر السفينة وفي الموانئ،
- الدفعات المسبقة على أجور طاقم السفن،

- الدفعات الناتجة عن تأخير أو إطالة مدة إرساء السفن بموانئ الشحن الأجنبية والتونسية بالمقارنة مع الأجل المحددة بعقود كرائها أو بعقود شراء السلع وما شابهها،

- حقوق استعمال المعلومات الراديوفونية،

- رصيد من المقايض والمصاريف الراجع للشريك غير المقيم في نطاق الاستغلال المشترك للسفن،

- رصيد حسابات إرساء سفن نقل السلع والأشخاص المجهزة من قبل الأجانب في الموانئ التونسية،

- الرصيد المتعلق باتتمان الحمولات والسلع.

##### ت 2 - النقل الجوي :

- كراء وتزويد الطائرات بالوقود والزيوت ومؤونة المسافرين،
- شراء قطع الغيار،
- تصليح وصيانة الطائرات ومعداتنا بالخارج،
- الأداءات والأتوات المتعلقة بالإعانات الخاصة بالطيران وبنزول الطائرات بالمطارات الأجنبية،
- الدفعات المسبقة على أجور طاقم الطائرة،
- رصيد قصاصات النقل الجوي،
- شراء السلع المباعة في الطائرات والمطارات،
- الرصيد من المقايض والمصاريف الراجعة لمؤسسات النقل الجوي الأجنبية المنتسبة أو الممثلة بتونس وفقا لاتفاقيات النقل الجوي الثنائية.

##### ت 3 - النقل البري :

- أداءات ومعالم الطرقات ومصاريف سفر الشاحنات والحافلات،
- مصاريف النقل بما في ذلك تكاليف تخزين وتجميع وتفريق الحمولات والسلع،
- مصاريف الوقود والزيوت وجر الشاحنات،
- كراء الشاحنات والحافلات،
- الدفعات المسبقة لتغطية مصاريف رحلات الشاحنات والحافلات،
- مصاريف إقامة سائقي الشاحنات والحافلات،
- الرصيد من المحاصيل والمصاريف الناتج عن نقل السلع والأشخاص على الأرتال والقطارات.

### ج - التأمين :

- أقساط التأمين،

- رصد إعادة التأمين،

- اكتتاب عقود تأمين مع غير المقيمين،

- جبر حوادث غير المقيمين.

### د - العمليات المتعلقة بالمصاريف البنكية والمالية.

### هـ - العمليات المتعلقة بمدخيل رأس المال :

- الأرباح ومكافأة حصص الأرباح الموزعة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة،

- بدلات الحضور ومثيلاتها،

- تسديد فوائد قروض خارجية،

- فوائد السندات والرقاق،

- معينات الكراء.

و - الإقامة بالخارج بعنوان السياحة والدراسة والتداوي والأعمال والمهمات والتربصات.

### ث - الاستغلال السينمائي والسمعي والمرئي :

- أتوات الاستغلال السينمائي والسمعي والمرئي ومثيلاتها،

- حقوق بث البرامج ومصاريف اقتناء وكراء الأفلام والمسلسلات التلفزيونية،

- مصاريف تركيب الأفلام بالخارج،

- حقوق استغلال الأقمار الصناعية.

### ع - عمليات ذات صبغة شخصية :

- جرايات التقاعد والدخل مدى الحياة لفائدة الأجانب،

- نفقات غذائية ومستحقات بعنوان أحكام قضائية،

- مصاريف التداوي والاستشفاء،

- الاشتراكات والمساهمات وشراء نقط الاشتراكات في صناديق الضمان

الاجتماعي وعقود التأمين الجماعية الناتجة عن عقد عمل،

- الدروس بالمراسلة والمصاريف المتعلقة بالمشاركة في المناظرات وبيدروس

الملفات والترسيم بمؤسسات تربوية أجنبية،

- تكاليف الدراسة،

- تكاليف درس ملفات الهجرة.

### ف - عمليات القطاع العام :

- ميزانيات السفارات والقنصليات التونسية بالخارج بما في ذلك أجور ومنح

أعضاء السلك الدبلوماسي،

- أجور ورواتب الموظفين والملحقين بالسفارات والقنصليات بالخارج،

- الدفعوات المتعلقة بالصفقات العمومية المبرمة من طرف الدولة والجماعات

العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والشركات العمومية،

- منح وهبات حكومية،

- مصاريف التجهيز والتصرف المتعلقة بإنشاء نيابات تمثيل المؤسسات العمومية،

- الإقامة بالخارج بعنوان المهمات والتربصات طبقا للترتيبات الجاري بها العمل،

- المقايض القنصلية.

### ك - عمليات ذات صبغة عامة :

- المشاركة في طلب عروض دولية،

- الاشتراكات والمساهمات في جمعيات ومنظمات علمية وثقافية وخيرية ومهنية

ورياضية،

- الاشتراكات في ندوات ودروس وملتقيات ومحاضرات بجميع أنواعها،

- مصاريف التقاضي وأتعاب المحامين والخطايا والأداءات،

- الاشتراكات في مجلات ودوريات والمصاريف المتعلقة بالوثائق الرسمية،

- اقتناء الكتب والوثائق الفنية والعلمية غير موضوع ملف تجاري،

- حقوق الملكية الأدبية والفنية،

- تسجيل البراءات وأسماء وطرق ورسومات وعلامات الصنع والاختراعات،

- الإشهار والدعاية بجميع أنواعها،

- تكاليف الترجمة،

- الاشتراكات في تظاهرات وملتقيات ومقابلات رياضية دولية رسمية،

- رواتب حكام ومراقبي المقابلات الرياضية الأجانب،

. قسط المرائب الناتجة عن المقابلات الرياضية الدولية والراجع للهيئات والمنظمات الرياضية الدولية،

. مصاريف بعنوان عقود عروض وتنشيط فني.

ل - كل عمليات أخرى يمكن اعتبارها حسب طبيعتها عمليات تجارية مماثلة للعمليات المصنفة أعلاه.

**الفصل 12 ثالثا (أضيف بالأمر عدد 1696 لسنة 1993 المؤرخ في 16 أوت 1993 ونقح بالأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ 26 فيفري 2007) .-** يمكن أن تضبط في صيغة منح أو نسب ماثوية، بمقتضى مناشير يصدرها البنك المركزي التونسي، التحويلات المفوضة للوسطاء المقبولين بعنوان مصاريف الإقامة بالخارج بغرض السياحة والأعمال والدراسة والتكوين المهني والتربص والتداوي.

**الفصل 13.-** يخضع التوريد أو التصدير المادي لكل قيم منقولة أو أدوات دفع أو رسوم دين أو ملكية لرخصة.

**الفصل 14.-** غير أنه لا لزوم لترخيص بالنسبة للعمليات التالية :

(1) التوريد من طرف المسافرين بدون تحديد في المبلغ لأدوات الدفع المحررة بنقد أجنبي غير القطع والأوراق النقدية.

(2) التوريد من طرف المسافرين لشيكات مسحوبة على حسابات أجنبية قوامها الدينار المفتوحة بسجلات الوسطاء المقبولين بالبلاد التونسية وكذلك لرسائل الاعتمادات النقدية المحررة بالدينار المسحوبة وفقا للأحكام المعمول بها على بنوك لها صفة الوسطاء المقبولين بالبلاد التونسية.

(3) التوريد من طرف المسافرين للقطع النقدية والأوراق المالية الأجنبية ما عدى صدور تحديد لذلك من وزير المالية.

(4) التوريد والتصدير للقيم المنقولة ووسائل الدفع التي ينجزها الوسطاء المقبولون حسب شروط يضبطها إعلان صرف.

**الفصل 15 (نقح بالأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ في 26 فيفري 2007) .-** يحجر توريد وتصدير الدينار التونسي في شكل أوراق أو قطع نقدية صادرة عن البنك المركزي التونسي مهما كانت الطرق المستعملة إلا بمقتضى اتفاقات يبرمها البنك المركزي التونسي مع نظرائه أو أي سلطة مختصة أخرى بالبلاد الأجنبية.

**الفصل 15 مكرر (أضيف بالأمر عدد 1696 لسنة 1993 المؤرخ في 16 أوت 1993) .-** يمكن للأشخاص الطبيعيين غير المقيمين الحاملين للجنسية التونسية أن يتمتعوا بصفة مقيم للقيام بالعمليات التالية :

. اقتناء أو بيع أملاك عقارية أو حقوق عينية أو أصول تجارية موجودة في البلاد التونسية.

. اقتناء أو بيع أوراق مالية أو حصص مشاركة تونسية.

. إبرام قروض بالدينار وفتح حسابات داخلية بالدينار.

. إدارة ممتلكاتهم وأعمالهم الموجودة بالبلاد التونسية والقيام بكل الأنشطة المرتبطة بها بما في ذلك إبرام وإنجاز العقود ومنح أو الحصول على رهون عقارية وأية رهون أخرى.

يخضع الأشخاص الطبيعيون غير المقيمين الحاملون للجنسية التونسية بالنسبة للعمليات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل للالتزامات المرتبطة بصفة مقيم.

#### الباب الثاني

### مسك العمليات والقيم المنقولة الأجنبية الموجودة بالبلاد التونسية والاتجار بها

#### الفقرة الأولى

### مسك العملات والقيم المنقولة الأجنبية

**الفصل 16.-** يجب على الوسطاء المقبولين المؤهلين لقبول إيداع القيم المنقولة والعملات الأجنبية طبقا لأحكام مجلة الصرف والتجارة الخارجية التصريح إلى البنك المركزي التونسي بالقيم والعملات التي توجد لديهم بالبلاد التونسية، سواء كانت هاته المكاسب على ملكهم الخاص أو لحساب حرفائهم. ولا ينطبق واجب التصريح الذي يجب القيام به في أجل شهر من يوم مسك هذه المكاسب على العملات التي وقعت إحالتها إلى البنك المركزي التونسي طبقا للفصل 25 أسفله.

#### الفقرة الثانية

### العمليات الخاصة بالعملات

**الفصل 17.-** تخضع لرخصة كل عملية بيع أو اقتناء مجاني أو بمقابل أو معاوضة أو رهن لأوراق مالية أجنبية أو لشيكات أو لرسائل اعتمادات أو لكمبيالات

أو لسندات تجارية ولكل رسوم أخرى لديون مستحقة عند الطلب أو في أجل قصير محررة بنقد أجنبي موجودة بالتراب التونسي سواء وقع القيام بهذه العمليات بالبلاد التونسية أو بالخارج.

**الفصل 17 مكرر (أضيف بالأمر عدد 1696 لسنة 1993 المؤرخ في 16 أوت 1993).** - يرخص للمؤسسات المقيمة في إبرام قروض خارجية لحاجيات نشاطها وفي الحدود وحسب الشروط التي تضبط بمنشور يصدره البنك المركزي التونسي.

#### الفقرة الثالثة

#### العمليات الخاصة بالقيم الأجنبية

**الفصل 18.** - يخضع لرخصة كل اقتناء بمقابل أو مجانا على غير وجه الإرث لقيم منقولة أجنبية محتفظ بها بالبلاد التونسية.

#### الباب الثالث

#### نظام المكاسب الأجنبية بالبلاد التونسية

**الفصل 19.** - ينظم وزير المالية بعد استشارة محافظ البنك المركزي التونسي تراتيب فتح الحسابات بالبلاد التونسية باسم أشخاص غير مقيمين وتراتب العمل بهذه الحسابات.

**الفصل 20 (نقح بالأمر عدد 1738 لسنة 1997 المؤرخ في 3 سبتمبر 1997).** - تخضع إلى رخصة العمليات التالية إذا تم القيام بها من قبل شخص طبيعي أو معنوي غير مقيم ذي جنسية أجنبية.

1 - اقتناء على غير وجه الإرث أو بيع أملاك عقارية أو حقوق عقارية أو أصول تجارية موجودة بالبلاد التونسية، مع مراعاة أحكام الفقرة 1 من الفصل 21 أسفله. (نقحت بالأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ في 26 فيفري 2007).

2 - أخذ مساهمة في رأس مال شركات منتصبة بالبلاد التونسية عند التأسيس أو الترفيع في رأس المال ما عدا المساهمات المرخص فيها في إطار القوانين المنظمة لها.

3 - الاكتتاب في سندات دين تصدرها الدولة في البلاد التونسية أو شركات مقيمة بالبلاد التونسية مع مراعاة أحكام الفقرة 5 من الفصل 21 أسفله. (نقحت بالأمر عدد 3142 لسنة 2005 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005).

4 - اقتناء أوراق مالية تونسية وحصص شركاء منتصبة بالبلاد التونسية ما عدا الحالات المنصوص عليها بالفصل 21 أسفله.

**الفصل 21 (نقح بالأمر عدد 1738 لسنة 1997 المؤرخ في 3 سبتمبر 1997)<sup>(1)</sup>.** - يتم بدون رخصة اتجار العمليات التالية :

1 - اقتناء على غير وجه الإرث بواسطة توريد عملات أو بيع أراض ومحلات مبنية بالمناطق الصناعية والأراضي بالمناطق السياحية من أجل إنجاز مشاريع اقتصادية وذلك من قبل شخص طبيعي أو معنوي غير مقيم ذي جنسية أجنبية. وتعرف المناطق الصناعية والمناطق السياحية وفقا لأحكام القانون عدد 40 لسنة 2005 المؤرخ في 11 ماي 2005 المتعلق بإتمام الأمر المؤرخ في 4 جوان 1957 المتعلق بالعمليات العقارية. (أضيفت بالأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ في 26 فيفري 2007).

2 - اقتناء عن طريق الإرث أو عن طريق الإسناد مجانا على قدر الحقوق المملوكة في الشركة أوراق مالية تونسية أو حصص شركاء لشركات منتصبة بالبلاد التونسية من قبل شخص طبيعي أو معنوي غير مقيم ذي جنسية أجنبية.

3 - اقتناء عن طريق الاكتتاب عند الترفيع في رأس المال في حدود حقوق الأفضلية أو خارجها بواسطة توريد عملات، أوراق مالية تونسية أو حصص شركاء لشركات منتصبة بالبلاد التونسية في إطار القوانين المنظمة لها وذلك من قبل شخص طبيعي أو معنوي غير مقيم ذي جنسية أجنبية. (نقحت بالأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ في 26 فيفري 2007).

4 - اقتناء عن طريق الاكتتاب عند الترفيع في رأس المال في حدود حقوق الأفضلية أو خارجها بواسطة توريد عملات، أوراق مالية تونسية أو حصص شركاء لشركات منتصبة بالبلاد التونسية في إطار القوانين المنظمة لها وذلك من قبل شخص طبيعي أو معنوي غير مقيم ذي جنسية أجنبية. (نقحت بالأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ في 26 فيفري 2007).

5 - اقتناء بواسطة توريد عملات وبيع من قبل شخص طبيعي أو معنوي غير مقيم ذي جنسية أجنبية :

(1) أعيد ترتيب الفقرات 1 و2 و3 و4 و5 بالفصل الثالث من الأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ في 26 فيفري 2007 لتصبح على التوالي 2 و3 و4 و5 و6.

\* أوراق مالية تونسية تعطي حق الاقتراع أو حصص شركاء لشركات منتصبة بالبلاد التونسية في إطار القوانين المنظمة لها مع مراعاة أحكام الفصل 21 مكرر أسفله.

\* أوراق مالية تونسية لا تعطي حق الاقتراع باستثناء سندات الدين التي تصدرها الدولة أو شركات مقيمة بالبلاد التونسية ما عدا الحالات التي تنص عليها الفقرة 5 أسفله. (نقحت بالأمر عدد 3142 لسنة 2005 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005).

6 . اكتتاب واقتناء شخص طبيعي أو معنوي غير مقيم ذي جنسية أجنبية بواسطة توريد عملات لرقاع خزينة قابلة للتنظير ولرقاع تصدرها شركات مقيمة مدرجة بالبورصة أو تتوفر على ترقيم أسندته لها مؤسسة تقييم وذلك في حدود نسب يتم ضبطها من قبل محافظ البنك المركزي التونسي بعد أخذ رأي وزير المالية. ويتمتع ماسكو سندات الدين هذه بضمان تحويل أموالهم طبقا للتشريع الجاري بها العمل. (أضيفت بالأمر عدد 2391 لسنة 2003 المؤرخ في 17 نوفمبر 2003 ونقحت بالأمر عدد 3142 لسنة 2005 المؤرخ في 6 ديسمبر 2005).

الفصل 21 مكرر (أضيف بالأمر عدد 1128 لسنة 1995 المؤرخ في 8 جوان 1995 ونقح بالأمر عدد 1738 لسنة 1997 المؤرخ في 3 سبتمبر 1997 وألغي بالفصل 7 من الأمر عدد 3629 لسنة 2014 المؤرخ في 18 سبتمبر 2014).

#### الباب الرابع

#### نظام المكاسب التونسية بالخارج

الفصل 22.- لا ينطبق واجب التصريح بالمكاسب بالخارج المنصوص عليه بالفصل 16 من مجلة الصرف والتجارة الخارجية على المكاسب التي يعود واجب التصريح بها على شخص واحد ولا تتجاوز قيمتها 500 دينار.

وفيما يخص المكاسب المنصوص عليها بالفقرة 4 من الفصل 16 المذكور أعلاه المحتفظ بها من طرف الوسطاء المقبولين بالخارج، فإن واجب التصريح بها يتحمله هؤلاء الآخرون سواء احتفظوا بهذه المكاسب بالخارج لحسابهم الخاص أو لحساب حرقانهم المعنيين بالفصل 16 الذي سبق ذكره.

ويتحمل واجب التصريح صاحب هاته المكاسب وحده إذا ما تجاوزت قيمتها الخمسمائة دينار وكانت موزعة بين وسيطين مقبولين أو أكثر حسب أوضاع لا تتعدى المبلغ المذكور أعلاه.

الفصل 23.- يحجر ما عدى رخصة للأشخاص المعنيين بالفصل 16 من مجلة الصرف والتجارة الخارجية :

(1) كل اقتناء لأشياء حسية منقولة أو عقارية موجودة بالخارج لحقوق ملكية بالخارج أو محررة بنقد أجنبي سواء كانت ممثلة أم لا برسوم.

(2) كل عملية ترمي إلى التفويت أو التغيير في مكونات مكاسبهم بالخارج أو إلى التقيص في حقوقهم على هاته المكاسب.

(3) وضع تحت نظام آخر لمبالغ من العملات كانت مرسمة قبل ذلك بحساب مفتوح بالخارج باسم وسيط مقبول يعمل بالبلاد التونسية أو لقيم منقولة كانت مودعة قبل ذلك بالخارج تحت ملف وسيط يعمل بالبلاد التونسية.

الفصل 24.- غير أنه مرخص للأشخاص المعنيين بالفصل 16 من مجلة الصرف والتجارة الخارجية :

(1) القيام بعمليات التصرف في المكاسب بالخارج.

(2) تسلم الأشياء الحسية المنقولة أو العقارية الموجودة بالخارج أو حقوق ملكية بالخارج أو ديون على الخارج أو محررة بنقد أجنبي ترجع إليهم عن طريق الإرث.

(3) بيع قيم منقولة أجنبية (أو حقوق اكتتاب مقتطعة من هاته القيم) في بورصة بالخارج على شرط أن تخضع العملية لقواعد يقع ضبطها بإعلان صادر عن وزير المالية.

(4) بيع ببورصة بالخارج لحقوق اكتتاب متعلقة بقيم منقولة تونسية محتفظ بها بالخارج ومسعرة بالبلاد التونسية.

#### الباب الخامس

#### الإحالات الوجوبية للعملات

#### إلى البنك المركزي التونسي

الفصل 25 (نقح بالأمر عدد 1696 لسنة 1993 المؤرخ في 16 أوت 1993) .- يجب على كل شخص طبيعي يوجد مقر إقامته العادي بالبلاد التونسية وعلى كل شخص معنوي تونسي أو أجنبي بالنسبة إلى مؤسساته بالبلاد التونسية أن

يحيل إلى البنك المركزي التونسي حسب الشروط التي يضبطها كامل العملات التي لديه بأي عنوان كان وبالأخص منها المتأتية من تصدير بضائع إلى الخارج أو معالم خدمات وقع إسداؤها بالخارج.

ولا يخص الالتزام بالإحالة :

. العملات المتوفرة لدى الوسطاء المقبولين في إطار نشاطهم العادي والمستعملة لتغطية حاجيات تدخلاتهم في سوق الصرف التي يتم ضبط شروط وقواعد تنظيمها وتسييرها بمنشور يصدره البنك المركزي التونسي.

. الموارد من العملات التي يتم إيداعها بحسابات مهنية بالعملة أو بالدينار القابل للتحويل.

ويتم فتح الحسابات المهنية على دفاتر الوسطاء المقبولين من قبل كل شخص طبيعي يوجد مقر إقامته العادي بالبلاد التونسية وكل شخص معنوي تونسي أو أجنبي بالنسبة لمؤسساته بالبلاد التونسية له موارد من العملات وذلك لحاجيات نشاطه وتضبط شروط توفير وخصم وتسيير الحسابات المهنية بمنشور يصدره البنك المركزي التونسي.

. مداخيل أو محاصيل المكاسب بالخارج وكذلك المكاسب بالعملات بالخارج التي تم التصريح بها إلى البنك المركزي التونسي طبقا للفصلين 16 و 18 من مجلة الصرف والتجارة الخارجية ووقع إيداعها بحسابات خاصة بالعملة أو بالدينار القابل للتحويل.

الموارد من العملات التي يتم إيداعها بحسابات مسديي الخدمات بالعملة أو بالدينار القابل للتحويل". ويتم فتح حسابات مسديي الخدمات على دفاتر الوسطاء المقبولين من قبل كل شخص طبيعي يوجد مقر إقامته العادي بالبلاد التونسية له موارد من العملات متأتية من إسداء خدمات لفائدة غير مقيمين منتصبين خارج البلاد التونسية. وتضبط شروط تسيير حسابات مسديي الخدمات بمنشور يصدره البنك المركزي التونسي. (أضيفت الفقرة الأخيرة بالأمر عدد 581 لسنة 2005 المؤرخ في 7 مارس 2005).

العملات المرخص في شرائها من سوق الصرف والتي يتم إيداعها بالحسابات الخاصة "أرباح التصدير" بالعملة أو بالدينار القابل للتحويل. ويتم فتح الحسابات الخاصة "أرباح التصدير" على دفاتر الوسطاء المقبولين من قبل الأشخاص الطبيعيين المقيمين الذين يحققون أرباحا متأتية من عمليات تصدير سلع أو خدمات أو يسكون بمساهمة في رأس مال ذات معنوية مقيمة تحقق أرباحا متأتية من

عمليات تصدير سلع أو خدمات. ويتولى البنك المركزي التونسي ضبط شروط فتح وتسيير هذه الحسابات. (أضيفت بالأمر عدد 2075 لسنة 2009 المؤرخ في 8 جويلية 2009)

العملات المسلمة بعنوان المنحة السياحية غير المستعملة و التي تمت إعادتها إلى البلاد التونسية والمودعة بحسابات "المنحة السياحية" بالدينار القابل للتحويل. ويتولى البنك المركزي التونسي ضبط شروط فتح وتسيير هذه الحسابات. (أضيفت بالأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ في 26 فيفري 2007).

الفصل 26 (نقح بالأمر عدد 394 لسنة 2007 المؤرخ في 26 فيفري 2007) -. يلزم كل شخص تولى البنك المركزي التونسي إحالة عملات إليه ولم يستعملها في الأجل المحددة لذلك بإرجاعها إلى البنك المركزي التونسي، مع مراعاة الفقرة الأخيرة من الفصل 25 أعلاه.

الفصل 27.- يتحمل الواجبات الواردة بالفصل 25 المشار إليه أعلاه تضامنا المعنيون بالأمر والوسطاء المقبولين الماسكون بالعملات.

#### الباب السادس

### الدفعوات بين البلاد التونسية والخارج

الفصل 28 (نقح بالأمر عدد 1696 لسنة 1993 مؤرخ في 16 أوت 1993).- تخضع لرخصة كل الدفعوات إلى الخارج وكذلك كل الدفعوات بين مقيمين وغير مقيمين ما عدا الدفعوات المتعلقة بالعمليات الجارية المنصوص عليها بالفصل 12 مكرر من هذا الأمر.

الفصل 29.- يجب على كل شخص طبيعي له مكان إقامته العادي بالبلاد التونسية وعلى كل شخص معنوي تونسي أو أجنبي بالنسبة لمؤسساته بالبلاد التونسية له دين على الخارج أن يستخلص مبلغه حسب الشروط والأجل التي يضبطها البنك المركزي التونسي.

ويتحمل واجب الاستخلاص تضامنا الدائن والوسيط بالبلاد التونسية الماسك لرسوم الاستخلاص.

ويؤهل البنك المركزي التونسي لضبط النقد الذي يجب أن يشترط دفع أثمان الصادرات إلى الخارج به وكذلك للقيام بكل مراقبة وبالأخص على أجل الدفع التي يمنحها المصدرون لفائدة حرفائهم الأجانب.

## كيفية التطبيق

### الفصل 30- تنجز الدفعات تجاه الخارج :

- إما بواسطة الدينار بتوفير حساب أجنبي قوامه الدينار مفتوح بالبلاد التونسية باسم الدائن الأجنبي أو باسم بنكه.

"وإما بواسطة العملات، بإحالة عملات للدائن غير المقيم أو لبنكه تم مسبقا الترخيص في شرائها". (1)

### الفصل 31- تنجز الدفعات المتأتية من الخارج :

- إما بواسطة الدينار بفتح حساب أجنبي قوامه الدينار مفتوح بالبلاد التونسية باسم المدين الأجنبي أو باسم بنكه.

- وإما بواسطة العملات، بإعادة عملات إلى البلاد التونسية وإحالتها إلى البنك المركزي التونسي في كل الحالات التي تكون فيها هاته الإحالة واجبة. (نقحت بالأمر عدد 382 لسنة 1989 المؤرخ في 11 مارس 1989).

الفصل 32- تنجز وجوبا الدفعات تجاه الخارج أو المتأتية منه بواسطة الوسطاء المقبولين (البنوك أو إدارة البريد) حسب الكيفيات المضبوطة بإعلان صرف.

الفصل 33- لا يمكن إلا برخصة إنجاز أي دفعات بين البلاد التونسية والخارج حسب طرق أخرى غير التي نصت عليها الفصول السابقة.

## الباب السابع

### المراقبة القمرية للصرف

#### الجزء الأول

### التصدير والتوريد المادي للقيم من طرف المسافرين

الفصل 34- يمكن إلزام الأشخاص المغادرين للتراب التونسي نحو الخارج أو القادمين إلى البلاد التونسية من الخارج بتقديم تصريح كتابي إلى مصلحة القمارق للمواد الذهبية وللقيم المنقولة ولوسائل الدفع ولرسوم الدين أو الملكية التي يحملونها ويجب على هؤلاء الأشخاص من جهة أخرى الاستظهار لدى هذه المصالح

(1) نقحت بالأمر عدد 382 لسنة 1989 مؤرخ في 11 مارس 1989.

برخصة التوريد أو التصدير التي قد تكون قد سلمت إليهم إذا كانت هذه الرخصة لازمة.

الفصل 35- يعفى من الترخيص زيادة عن عمليات التوريد والتصدير المنصوص عليها بالفصل 14 من هذا الأمر توريد وتصدير المواد الذهبية والقيم المنقولة ووسائل الدفع غير القطع النقدية والأوراق الرانجة بالبلاد التونسية ورسوم الدين أو الملكية من طرف المسافرين الذي يجتازون البلاد التونسية بدون أن يقيموا بها متنقلين من بلد أجنبي إلى آخر لكن على شرط أن يقع إثبات تصدير نفس القيم الموردة.

الفصل 36- يجب على المسافرين الذين لهم مكان إقامتهم العادي بالبلاد التونسية العائدين إليها بعد سفر إلى الخارج أن يحيلوا إلى مكتب الصرف الذي يعمل بالحدود أو إلى وسيط مقبول في أجل أقصاه سبعة أيام العملات الأجنبية التي يحملونها والتي تقضي تراتيب الصرف بإحالتها وينطبق هذا الواجب بالأخص على العملات التي سلمت إليهم من طرف البنك المركزي التونسي على سبيل مؤونة سفر والتي لم يستعملوها.

الفصل 37- يمكن للمسافرين غير المقيمين أن يعيدوا تصدير الشيكات ورسائل الاعتمادات المحررة بالدينار وكذلك أدوات أو وسائل الدفع المحررة بالعملات والتي استوردوها مسبقا طبقا للفصل 14 أعلاه والتي لم يقبضوها أو لم يقبضوا إلا جزءا منها خلال إقامتهم بالبلاد التونسية.

الفصل 38- وتودع في خزانة قباض القمارق المواد الذهبية والقيم المنقولة ووسائل الدفع ورسوم الدين أو الملكية التي يحملها المسافرون المتجهون إلى الخارج أو القادمون منه عند خروجهم من البلاد التونسية أو دخولهم إليها والتي لم يرخص في توريدها أو تصديرها إما بصفة عامة تطبيقا لأحكام هذا الأمر أو بصفة خاصة على شرط أن يكون قد وقع التصريح بها طبقا للقواعد المعمول بها.

الفصل 39- ويمكن إرجاع الايداعات المنجزة عند الخروج من البلاد التونسية تطبيقا لأحكام الفصل السابق سواء إلى المودع نفسه عند رجوعه أو بتعليمات كتابية منه إلى وكيل مقيم بالبلاد التونسية.

وإذا ما قام بالإيداع مسافر مكان إقامته العادي بالخارج تخضع عملية الإرجاع إلى رخصة البنك المركزي التونسي.

الفصل 40- يمكن إرجاع الايداعات المنجزة عند الدخول إلى البلاد التونسية تنفيذا لأحكام الفصل 38 أعلاه اما إلى المودع نفسه عند خروجه من البلاد التونسية واما بتعليمات كتابية من المودع إلى وكيل غير مقيم.

## التوريد والتصدير المادي للقيم عن طريق البريد

**الفصل 41-** لا يمكن لأحد أن يرسل ماديًا إلى الخارج عن طريق البريد مواداً ذهبية أو قيماً منقولة أو أدوات دفع أو رسوم دين أو ملكية إذا لم يتحصل مسبقاً على رخصة تصدير.

ويجب أن يسلم كل توجيه بريدي إلى الخارج يحتوي على مواد ذهبية أو على قيم منقولة أو وسائل دفع أو رسوم دين أو ملكية مهما كان نوعها وما عدى استثناء خاص ممنوح من البنك المركزي التونسي مفتوحاً إلى إدارة البريد ويغلق بحضور ممثلين لها بعد التحقق من المحتوى وتقديم رخصة التصدير من طرف المصدر.

**الفصل 42-** لا يمكن لأحد أن يستجلب عن طريق البريد من الخارج إلى البلاد التونسية مواد ذهبية أو قيم منقولة أو وسائل دفع أو رسوم دين أو ملكية إذا ما لم يتحصل لذلك مسبقاً على رخصة توريد. يجب أن يكون كل توجيه بريدي من الخارج إلى البلاد التونسية يحتوي على مواد ذهبية أو قيم منقولة أو وسائل دفع أو رسائل دين أو ملكية مصحوباً برخصة التوريد المنصوص عليها بالفقرة السابقة وإدارة القمارق مؤهلة لمراقبة تنفيذ هاته التعليمات.

## الجزء الثالث

## أحكام جزائية

**الفصل 43-** إن الامتناع من القيام بتصريح والقيام بتصريح غير مطابق للواقع سواء كان ذلك كتابياً أو شفاهياً وتعويض تصريح أصلي بتصريح كاذب وبصورة أعم القيام بكل مناورة ترمي إلى التخلص من الواجبات المنصوص عليها بهذا الأمر يعاقب طبقاً لمجلة الصرف والتجارة الخارجية.

**الفصل 44-** تنطبق نفس العقوبات على :

- 1) كل مناورة يقوم بها مسافر وترمي للحصول بصفة غير شرعية من البنك المركزي التونسي على عملات لمصاريف إقامة بالخارج وخاصة بواسطة توضيحات غير صحيحة.
- 2) عدم القيام من طرف مسافر بإعادة توريد مبالغ العملة التي تمثل الجزء غير المستعمل من المنحة السياحية المسلمة إليه.
- 3) وبصفة عامة، استعمال عملات ممنوحة من البنك المركزي التونسي لغايات غير التي منحت من أجلها.

## العنوان الثالث

## باب واحد

## أحكام مختلفة

**الفصل 45-** الوسطاء المقبولون مسؤولون أمام السلطات المؤهلة على صحة العمليات التي ينفردون في القيام بها وكذلك على استعمالهم لسلطة الترخيص التي يمكن أن تفوض لهم. وهم مطالبون بتقديم قائمة في هاته العمليات والرخص إلى نفس السلطات حسب الشروط والتواريخ التي تضبطها.

**الفصل 46-** يجب على المؤسسات البنكية وسماسة الصرف والمؤسسات المالية وسماسة القيم المنقولة وبصفة عامة كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يقومون بصفقات مع الخارج أن يقدموا حساباتهم وكل الوثائق التابعة لها للأعوان المعينين من طرف وزير المالية أو البنك المركزي التونسي لمراقبة تطبيق ترتيبات الصرف.

ويمكن إخضاعهم بقرار من وزير المالية لواجب التصريح بالعمليات المنجزة بواسطتهم والخاضعة لنظام الصرف إلى البنك المركزي التونسي.

**الفصل 47-** وللأعوان المعينين مثلما ورد بالفصل السابق حقّ التحصيل على مساعدة كل الإدارات العمومية وخاصة منها التي لها حق الإعلام حسب القانون الجاري به العمل.

**الفصل 48-** تبقى سارية المفعول القرارات وإعلانات الصرف المتخذة طبقاً للأحكام المنقولة أو الملغات بهذا النص إلى أن يقع تعويضها بنصوص أخرى لنفس الموضوع.

**الفصل 49-** ألغي الأمر عدد 141 لسنة 1976 المؤرخ في 24 فيفري 1976 المتعلق بتجبير توريد وتصدير الدينارات في شكل أوراق مالية.

**الفصل 50-** وزيراً المالية والاقتصاد الوطني ومحافظ البنك المركزي التونسي مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 27 جويلية 1977.

عن رئيس الجمهورية التونسية

الوزير الأول

الهادي نويرة

قانون عدد 41 لسنة 1994 مؤرخ في 7 مارس 1994 يتعلق بالتجارة الخارجية<sup>(1)</sup>.

(الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 19 المؤرخ في 8 مارس 1994)

باسم الشعب،

بعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

**الفصل الأول.**- يضبط هذا القانون نظام التجارة الخارجية المنطبق على عمليات التوريد والتصدير للبضائع المبيّنة أسفله تحت عبارة منتوجات.

الباب الأول

في نظام توريد وتصدير المنتوجات

**الفصل 2.**- يعتبر توريد وتصدير المنتوجات حرا باستثناء المنتوجات الخاضعة للقيود المنصوص عليها بالقانون.

**الفصل 3.**- يستثنى من نظام حرية التجارة الخارجية كل المنتوجات التي لها مساس بالأمن والنظام العام والنظافة والصحة والأخلاق والثروة الحيوانية والنباتية والتراث الثقافي.

تضبط بأمر قائمة المنتوجات المذكورة بهذا الفصل.

**الفصل 4.**- باستثناء العمليات العرضية التي ليست لها صيغة تجارية تمارس عمليات توريد أو تصدير المنتوجات من طرف الأشخاص الطبيعيين أو الذوات المعنوية الذين تستوجب أنشطتهم استعمال أو إنتاج أو بيع المنتوجات الموردة أو المصدرة والذين يمارسون عملهم طبقا للتراتب المنظمة لأنشطتهم بالبلاد التونسية.

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 22 فيفري 1994.



## الفهرس

### مجلة الصرف والتجارة الخارجية

الصفحة	الفصول	الموضوع
		* قانون عدد 18 لسنة 1976 يتعلق بمراجعة قوانين التشريع بالصرف والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين تونس والبلدان الأجنبية
3	3 . 1	
5	41 . 1	* مجلة الصرف والتجارة الخارجية .....
5	40 . 1	الجزء الأول - العلاقات المالية مع الخارج .....
		العنوان I . أحكام خاصة بتصدير رؤوس الأموال
5	4 . 1	وبعمليات الصرف وبتجارة الذهب ....
6	5	العنوان II . تعريفات .....
		العنوان III . إيداع العملات والقيم المنقولة الأجنبية المحفوظ بها بالبلاد التونسية .....
8	13 . 6	
		العنوان IV . أحكام تتعلق بالمكاسب الأجنبية بالبلاد التونسية .....
10	15 و 14	
10	20 . 16	العنوان V . أحكام تتعلق بالمكاسب بالخارج .....
10	19 . 16	الباب 1 . إحصاء المكاسب بالخارج .....
		الباب 2 . وجوب إعادة المداخيل والمحاصيل من الخارج إلى البلاد التونسية .....
11	20	
12	21	العنوان VI . في الدفعات بين المقيمين .....
12	40 . 22	العنوان VII . زجر الجرائم في حق تراتيب الصرف
12	23 و 22	الباب 1 . أحكام عامة .....
12	28 . 24	الباب 2 . معاينة الجرائم .....
14	34 . 29	الباب 3 . تتبع الجرائم .....

**الفصل 39-** بغض النظر عن الأحكام المنصوص عليها بالفصلين 2 و 3 من هذا القانون تبقى بعض المنتوجات التي تضبط قائمتها بأمر، خاضعة مؤقتا لنظام الترخيص للتوريد وذلك خلال فترة إنجاز برنامج تحرير التجارة الخارجية.

**الفصل 40-** تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من غرة جويلية 1994 وتلغي تبعا لذلك كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون وخاصة :

. أحكام الفصل 41 من مجلة الصرف والتجارة الخارجية الملحقه بالقانون عدد 18 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 المتعلقة بمراجعة وتدوين التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والمنظم للعلاقات بين البلاد التونسية والدول الأجنبية.

. القانون عدد 1 لسنة 1966 المؤرخ في 28 جانفي 1966 المتعلقة بإحداث المجلس الوطني للمعارض والقانون المنقح والمتمم له عدد 9 لسنة 1988 المؤرخ في 23 فيفري 1988.

. المرسوم عدد 11 لسنة 1985 المؤرخ في 27 سبتمبر 1985 المتعلقة بتنظيم نشاط تجارة التوريد والمصادق عليه بالقانون عدد 95 لسنة 1985 المؤرخ في 25 نوفمبر 1985.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 7 مارس 1994.

زين العابدين بن علي

الصفحة	الفصول	الموضوع
15	36 و 35	الباب 4 - العقوبات .....
15	39 . 37	الباب 5 . استخلاص الخطايا .....
16	40	الباب 6 . أحكام مختلفة .....
16	41 (ألغي)	الجزء الثاني - العلاقات التجارية مع الخارج .....
17	-	* الملحق .....
		. أمر عدد 608 لسنة 1977 مؤرخ في 27 جويلية 1977 يتعلق بضبط شروط تطبيق القانون عدد 18 لسنة 1976 .....
19	50 . 1	. قانون عدد 41 لسنة 1994 مؤرخ في 7 مارس 1994 يتعلق بالتجارة الخارجية .....
39	40 . 1	.....
43	-	* الفهرس .....



## TABLE DES MATIERES

SUJET	ARTICLES	PAGES
<b>* Loi 76-18 du 21 janvier 1976, portant refonte et codification de la législation des changes et du commerce extérieur régissant les relations entre la Tunisie et les pays étrangers.....</b>	1 à 3	3
<b>* Code des changes et du commerce extérieur.</b>	1 à 41	5
<b>PREMIERE PARTIE : Relations étrangères avec l'étranger.....</b>	1 à 40	5
<b>TITRE I : Dispositions relatives à l'exportation des capitaux, aux opérations de change et aux commerces de l'or.....</b>	1 à 4	5
<b>TITRE II : Définitions.....</b>	5	6
<b>TITRE III : Dépôts de devises et des valeurs mobilières étrangères conservées en Tunisie.....</b>	6 à 13	9
<b>TITRE IV : Dispositions relatives aux avoirs étrangers en Tunisie.....</b>	14 et 15	10
<b>TITRE V : Dispositions relatives aux avoirs à l'étranger.....</b>	16 à 20	10
<b>Chapitre 1 : Recensement des avoirs à l'étranger.</b>	16 à 19	10
<b>Chapitre 2 : Obligation de rapatriement des revenus et produits à l'étranger.....</b>	20	12
<b>TITRE VI : Règlements entre résidents.....</b>	21	12
<b>TITRE VII : Répression des infractions à la réglementation des changes.....</b>	22 à 40	12
<b>Chapitre 1 : Dispositions générales.....</b>	22 et 23	12
<b>Chapitre 2 : Constatation des infractions.....</b>	24 à 28	13
<b>Chapitre 3 : Poursuites des infractions.....</b>	29 à 34	14
<b>Chapitre 4 : Pénalités.....</b>	35 et 36	15
<b>Chapitre 5 : Recouvrement des amendes.....</b>	37 à 39	16
<b>Chapitre 6 : Dispositions diverses.....</b>	40	17

## Chapitre V

### Dispositions Diverses

**Article 36.-** Les importations ou exportations de produits enfreignant les procédures et formalités prévues aux articles 3, 4, 7, 8, 9, 10 et 38 de la présente loi et par les textes pris pour son application, sont réprimées conformément à la législation en vigueur notamment en matière douanière, fiscale, de change, de contrôle économique, de contrôle technique, d'hygiène, de santé et de sécurité.

**Article 37.-** Toute importation de produits non conformes aux dispositions des articles 8 et 10 de la présente loi est passible de refoulement conformément à la législation en vigueur.

**Article 38.-** Les infractions aux dispositions de la présente loi et des textes pris pour son application sont constatées par des procès-verbaux établis par des inspecteurs du contrôle économique et agents dûment mandatés par le ministre chargé du commerce, le ministre des finances ou tout autre département ou organisme public habilité à cet effet.

**Article 39.-** Nonobstant les dispositions prévues aux articles 2 et 3 de la présente loi, certains produits dont la liste est fixée par décret demeurent à titre transitoire placés sous le régime de l'autorisation d'importation, et ce durant la période de réalisation du programme de libéralisation du commerce extérieur.

**Article 40.-** Les dispositions de la présente loi entrent en vigueur à compter du 1<sup>er</sup> juillet 1994 et sont abrogées par voie de conséquence, toutes dispositions de l'article 41 du code des changes et de commerce extérieur annexé à la loi 76-18 du 21 janvier 1976 portant refonte et codification de la législation des changes et du commerce extérieur, régissant les relations entre la Tunisie et les pays étrangers.

- la loi 66-1 du 28 janvier 1966, portant création d'un conseil national des foires et expositions et la loi 88-9 du 23 février 1988 qui l'a modifiée et complétée.

- Le décret-loi n° 85-11 du 27 septembre 1985, relatif à la réglementation de l'exercice du commerce d'importation, ratifié par la loi n° 85-95 du 25 novembre 1985.

La présente loi sera publiée au Journal Officiel de la République Tunisienne et exécutée comme loi de l'Etat.

Tunis, le 7 mars 1994.

**Zine El Abidine Ben Ali**

ou exportés et qui exercent conformément à la réglementation régissant leurs activités en Tunisie.

**Article 5.-** Les produits exclus du régime de la liberté sont importés ou exportés en vertu d'autorisations d'importation et d'exportation accordées par le ministre chargé du commerce.

**Article 6.-** Les modalités relatives à la réalisation des opérations d'importation et d'exportation sont fixées par décret.

**Article 7.-** Les opérations d'importation et d'exportation sont soumises à l'application des procédures et modalités de règlement prévues par la législation de change en vigueur.

## Chapitre II

### **Du contrôle technique des importations et des exportations**

**Article 8.-** Les produits importés peuvent être soumis à un contrôle technique de conformité aux normes ou réglementations techniques nationales ou aux normes internationales ou, le cas échéant, aux conditions particulières convenues entre le fournisseur et l'importateur dans la mesure où ces spécifications ne sont pas contraires aux normes nationales et internationales et à l'intérêt du consommateur.

**Article 9.-** Les produits exportés peuvent être soumis à un contrôle technique de conformité aux normes ou réglementations techniques nationales ou aux normes internationales en vigueur, ou aux spécifications techniques applicables dans le pays importateur, et le cas échéant, aux conditions spéciales prévues entre l'exportateur et le client dans la mesure où ces conditions ne sont pas contraires aux normes nationales et internationales et à l'intérêt des consommateurs.

**Article 10.-** Les contrôles techniques à l'importation et à l'exportation tels que prévus par les articles 8 et 9 sont effectués sans préjudice de la réglementation relative aux contrôles spécifiques notamment vétérinaires, phytosanitaires exercés par les services compétents de l'administration.

**Article 11.-** Les modalités de contrôle technique ainsi que les organismes habilités à exercer sont fixés par décret pris sur proposition du ministre chargé du commerce.

Les produits soumis au contrôle technique sont fixés par arrêté du ministre chargé du commerce.

## Chapitre III

**Chapitre 3 abrogé par l'article 53 de la loi n°99-9 du 13 février 1999, relative à la défense contre les pratiques déloyales à l'importation.**

## Chapitre IV

### **Du conseil national du commerce extérieur**

**Article 34.-** Il est créé un conseil nationale du commerce extérieur chargé notamment de :

- donner son avis sur la stratégie de promotion des exportations et sur la politique du commerce extérieur,
- suivre les mesures relatives à la défense contre les pratiques de dumping et de subvention,
- suivre l'évolution des exportations et des importations et proposer des dispositions et mesures pour l'amélioration de la balance commerciale,
- arrêter le programme des foires et manifestations économiques à caractère national et international organisées en Tunisie et à l'étranger,
- proposer le budget relatif au financement du programme national des foires et expositions.

La composition et les modalités de fonctionnement du conseil national du commerce extérieur sont fixées par décret sur proposition du ministre chargé du commerce.

**Article 35.-** Sont réputées foires et manifestations au sens de la présente loi toute manifestation à caractère général ou spécialisé, ayant essentiellement pour but d'exposer ou de présenter des échantillons et types de produits, ou de matériels divers en vue de les faire connaître ou de les commercialiser.

Les modalités de classification, d'organisation et de fonctionnement des foires et expositions sont fixées par décret sur proposition du ministre chargé du commerce.

**Loi n° 94-41 du 7 mars 1994, relative au commerce extérieur <sup>(1)</sup>.**

(JORT n° 19 du 8 mars 1994)

Au nom du peuple;

La Chambre des Députés ayant adopté;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

**Article premier .-** La présente loi a pour objet de définir le régime du commerce extérieur applicable aux opérations d'importation et d'exportation des marchandises désignées ci-après par le terme : produits.

Chapitre Premier

**Du régime des importations**

**Et des exportations des produits**

**Article 2.-** Les importations et les exportations de produits sont libres à l'exception des produits assujettis aux restrictions prévues par la loi.

**Article 3.-** Sont exclus du régime de la liberté de commerce extérieur tous les produits touchant à la sécurité, à l'ordre public, à l'hygiène, à la santé, à la morale, à la protection de la faune et de la flore et au patrimoine culturel.

La liste des produits visés au présent article sera fixée par décret.

**Article 4.-** Sauf le cas d'opérations occasionnelles sans caractère commerciale, les importations et les exportations de produits sont réalisées par les personnes physiques ou morales dont l'activité implique l'utilisation, la production ou la vente des produits importés

---

(1) Travaux préparatoires.

Discussion et adoption par la chambre des députés dans sa séance du 22 février 1994.

frais de séjour à l'étranger notamment au moyen d'indications inexactes.

2) le fait pour un voyageur de ne pas réimporter les sommes en devises correspondant à la partie non utilisée de l'allocation qui lui avait été consentie.

3) d'une façon générale, l'utilisation de devises allouées par la Banque Centrale de Tunisie à d'autres fins que celles pour lesquelles elles ont été délivrées.

### TITRE III

#### Chapitre unique

#### Dispositions diverses

**Article 45.-** Les intermédiaires agréés sont responsables vis à vis des autorités compétentes de la régularité des opérations dont ils ont le monopole : ainsi que de l'usage qu'ils font du pouvoir d'autorisation qui leur est éventuellement délégué.

Ils sont tenus de fournir à ces autorités dans les conditions et aux dates fixées par celle-ci, un relevé de ces opérations ou autorisations.

**Article 46.-** Les établissements de banque, agents de change, établissements financiers, courtiers en valeurs mobilières et d'une manière générale, toutes personnes physiques et morales effectuant des transactions avec l'étranger sont tenus de présenter leur comptabilité et tous documents annexes aux agents désignés par le ministre des finances ou de la Banque Centrale de Tunisie pour contrôler l'application de la réglementation des changes.

Ils peuvent être assujettis, par décision du ministre des finances, à l'obligation de déclarer à la Banque Centrale de Tunisie les opérations par leur entremise et soumises à la réglementation des changes.

**Article 47.-** Les agents dont la désignation est prévue à l'article précédent ont le droit d'obtenir le concours de toutes les administrations publiques et notamment de celles qui, au terme de la législation en vigueur disposent du droit de communication.

**Article 48.-** Les arrêtés et avis de change pris en application des dispositions reprises ou abrogées par le présent texte continueront à

être appliqués jusqu'à ce qu'ils soient remplacés par les textes de même objet.

**Article 49.-** Le décret n° 76-141 du 24 février 1976, portant prohibition des importations et exportations des dinars en billets de banque est abrogé.

**Article 50.-** Les ministres des finances et de l'économie nationale et le gouverneur de la Banque Centrale de Tunisie sont chargés, chacun en ce qui le concerne de l'exécution du présent décret qui sera publié au Journal Officiel de la République Tunisienne.

Fait à Tunis, le 27 juillet 1977.

*Par le Président de la République Tunisienne  
et par délégation  
Le Premier Ministre  
Hédi Nouira*

l'exportation des matières d'or, des valeurs mobilières, des instruments de paiement autres que les pièces de monnaie et billets de banque ayant cours en Tunisie des titres de créance ou propriété, effectuées par des voyageurs qui, se rendant d'un pays étranger dans un autre, traversent sans y séjourner la Tunisie, à condition toutefois, que soit justifiée l'exportation à l'identique des valeurs importées.

**Article 36.-** Les voyageurs ayant leur résidence habituelle en Tunisie et la regagnant après un voyage effectué à l'étranger sont tenus de céder au bureau de change fonctionnant à la frontière ou, au plus tard dans un délai de 7 jours, à un intermédiaire agréé les devises étrangères dont ils sont porteurs et dont la cession est prescrite par la réglementation des changes, cette obligation s'applique notamment aux devises qui leur ont été délivrées par la Banque Centrale de Tunisie à titre de provision de voyage et qu'ils n'ont pas utilisées.

**Article 37.-** Les voyageurs non-résidents peuvent réexporter les chèques ou lettres de crédit libellés en dinars ainsi que les instruments ou moyens de paiement libellés en devises qu'ils ont préalablement importés conformément à l'article 14 ci-dessus et qu'ils n'ont pas encaissés ou n'ont encaissés que partiellement lors de leur séjour en Tunisie.

**Article 38.-** Les matières d'or, valeurs mobilières, instruments de paiement, titres de créance ou de propriété dont les voyageurs à destination ou en provenance de l'étranger sont porteurs à la sortie ou à l'entrée de Tunisie et dont l'importation ou l'exportation n'est pas autorisée soit d'une manière générale par application des dispositions du présent décret, soit en vertu d'une autorisation particulière, sont constitués en dépôt dans la caisse des receveurs des douanes sous réserve qu'ils soient été régulièrement déclarés.

**Article 39.-** Les dépôts constitués à la sortie de Tunisie en exécution des dispositions de l'article précédent peuvent faire l'objet d'une restitution, soit au déposant lui-même lors de son retour, soit sur instruction écrite de celui-ci, à un mandataire résident.

Lorsque le dépôt est effectué par son voyageur ayant sa résidence habituelle à l'étranger, cette restitution est subordonnée à une autorisation de la Banque Centrale de Tunisie.

**Article 40.-** Les dépôts constitués à l'entrée en Tunisie en exécution des dispositions de l'article 38 ci-dessus peuvent faire l'objet d'une

restitution, soit au déposant lui-même lors de sa sortie en Tunisie, soit sur instruction écrite du déposant, à un mandataire non-résident.

## Section 2. - Importation et exportation matérielles des valeurs par voie postale

**Article 41.-** Nul ne peut envoyer matériellement à l'étranger, par voie postale, des matières d'or, des valeurs mobilières des instruments de paiement ou des titres de créances ou de propriété, s'il n'a préalablement obtenu une autorisation d'exportation.

Tout envoi postal à destination de l'étranger contenant des matières d'or, des valeurs mobilières, des instruments de paiement ou des titres de créance ou de propriété doit, quelle qu'en soit la forme et sauf dérogation spéciale accordée par la Banque Centrale de Tunisie, être remis ouvert à l'administration des postes et fermé en présence des représentants de celle-ci après vérification du contenu et présentation par l'expéditeur de son autorisation d'exportation.

**Article 42.-** Nul ne peut se faire envoyé matériellement par voie postale, de l'étranger en Tunisie, des matières d'or, des valeurs mobilières, des instruments de paiement ou des titres de créances ou de propriété, s'il n'a obtenu au préalable une autorisation d'importation.

Tout envoi postal en provenance de l'étranger et à destination de Tunisie contenant des matières d'or, des valeurs mobilières, des instruments de paiement ou des titres de créances ou de propriété, doit être accompagné de l'autorisation d'importation prévue à l'alinéa précédent. L'administration des douanes est habilitée à contrôler l'exécution de ces prescriptions.

## Section 3. - Dispositions pénales

**Article 43.-** L'absence de déclaration, l'inexactitude d'une déclaration, soit écrite, soit verbale, la substitution d'une fausse déclaration initiale et plus généralement toute manœuvre tendant à éluder les obligations instituées par le présent décret sont passibles des pénalités prévues par le code des changes et du commerce extérieur.

**Article 44.-** Sont passibles des mêmes pénalités :

1) toute manœuvre tendant de la part d'un voyageur, à obtenir irrégulièrement de la Banque Centrale de Tunisie des devises pour

« allocation touristique » en dinar convertible dont les conditions d'ouverture et de fonctionnement sont fixées par la Banque Centrale de Tunisie. (Ajouté par le décret n° 2007-394 du 26 février 2007).

**Article 26 (Modifié par le décret n° 2007-394 du 26 février 2007)** .-Toute personne à laquelle la Banque Centrale de Tunisie a cédé des devises et qui ne les a pas utilisées dans les délais fixés pour leur emploi, est tenue de les rétrocéder à la Banque Centrale de Tunisie, sous réserve du dernier paragraphe de l'article 25 ci-dessus.

**Article 27.-** Les obligations prévues à l'article 25 ci-dessus incombent solidairement aux intéressés et aux intermédiaires agréés détenteurs des devises.

## Chapitre VI

### Règlements entre la Tunisie et l'Etranger

#### PRINCIPES

**Article 28 (Modifié par le décret n° 93-1696 du 16 août 1993) .-** Tout règlement à destination de l'étranger ainsi que tout règlement entre résidents et non résidents sont soumis à autorisation à l'exception des règlements au titre des opérations courantes prévues par l'article 12 bis du présent décret.

**Article 29.-** Toute personne physique ayant sa résidence habituelle en Tunisie et toute personne morale tunisienne ou étrangère pour ces établissements en Tunisie titulaire d'une créance sur l'étranger, est tenue d'encaisser le montant dans les conditions et les délais fixés par la Banque Centrale de Tunisie.

L'obligation d'encaissement incombe solidairement au créancier et à l'intermédiaire en Tunisie détenteur des titres d'encaissement.

La Banque Centrale de Tunisie est habilitée à fixer la monnaie dans laquelle sont stipulées payables les exportations à destination de l'étranger, ainsi qu'à exercer tout contrôle notamment sur les délais de paiement consentis par les exportateurs à leurs clients étrangers.

#### MODALITES D'EXECUTION

**Article 30.-** Les règlements à destination de l'étranger s'effectuent :

- soient en dinars par versement au crédit d'un compte étranger en dinars ouvert en Tunisie au nom du créancier étranger ou de sa banque.

- soient en devises, par cession au créancier non résident on à sa banque de devises dont l'acquisition a été préalablement autorisée (Modifié par le décret n° 89-383 du 18 mars 1989).

**Article 31.-** Les règlements en provenance de l'étranger s'opèrent :

- soit en dinars, par le débit d'un compte étranger, en dinars, ouvert en Tunisie au nom du débiteur étranger ou de sa banque.

- soit en devises, par rapatriement de devises en Tunisie et par leur cession à la Banque centrale de Tunisie dans tous les cas où cette cession et précité (Modifié par le décret n° 89-383 du 18 mars 1989).

**Article 32.-** Les règlements à destination ou en provenance de l'étranger s'opèrent obligatoirement par l'entremise des intermédiaires agréés (banques ou administration des postes), selon des modalités fixées par un avis de change.

**Article 33.-** Sont prohibés, sauf autorisation, tous règlements entre la Tunisie et l'étranger effectués dans des conditions autres que celles qui sont prévues aux articles précédents.

## Chapitre VII

### Contrôle douanier des changes

#### Section 1. - Exportation et importation matérielle de valeurs par les voyageurs

**Article 34.-** Les personnes quittant le territoire tunisien à destination de l'étranger ou pénétrant sur le territoire tunisien en provenance de l'étranger peuvent être astreintes à fournir au service des douanes une déclaration écrite des matières d'or, des valeurs mobilières, des instruments de paiement et des titres de créance ou de propriété dont elles sont porteuses. Elles doivent d'autre part produire à ces services l'autorisation ou d'exportation qui a dû leur être délivrée, lorsqu'une telle autorisation est nécessaire.

**Article 35.-** Sont dispensées d'autorisation, outre les importations et exportations visées à l'article 14 du présent décret l'importation et

3) le fait de placer sous un autre régime des disponibilités en devises précédemment inscrites dans un compte ouvert à l'étranger au nom d'un intermédiaire exerçant en Tunisie, ou des valeurs mobilières précédemment déposées à l'étranger sous dossier d'un intermédiaire exerçant en Tunisie.

**Article 24.-** Sont toutefois autorisés, pour les personnes visées à l'article 16 du code des changes et du commerce extérieur :

- 1) les actes de gestion affectant les avoirs à l'étranger,
- 2) la prise de possession de biens corporels mobiliers ou immobiliers situés à l'étranger, de droits de propriété à l'étranger et de créances sur l'étranger ou libellées en monnaie étrangère acquis par dévolution héréditaire,
- 3) la vente en bourse à l'étranger de valeurs mobilières étrangères (ou de droits de souscription détachés de telles valeurs) à condition que les modalités de l'opération soient conformes aux règles fixées par un avis du ministre des finances.
- 4) la vente en bourse à l'étranger de droits de souscription afférents à des valeurs mobilières tunisiennes conservées à l'étranger et cotées en Tunisie.

#### Chapitre V

#### **Cessions obligatoires de services à la Banque Centrale de Tunisie**

**Article 25 (Modifié par le décret n° 93-1696 du 16 août 1993) .-** Toute personne physique ayant sa résidence habituelle en Tunisie et toute personne morale tunisienne ou étrangère pour ses établissements en Tunisie sont tenues de céder à la Banque Centrale de Tunisie selon les conditions que celle-ci détermine, l'intégralité des devises qu'elle détient à quelque titre que ce soit et notamment celles provenant de l'exportation de marchandises à l'étranger et la rémunération des services rendus à l'étranger.

L'obligation de cession ne concerne pas :

- les devises mises à la disposition des intermédiaires agréés dans le cadre de leurs activités ordinaires et utilisées pour les besoins de leurs interventions sur le marché des changes dont les conditions et les règles d'organisation et de fonctionnement sont fixées par circulaire de la Banque Centrale de Tunisie,

- les avoirs en devises logés dans des comptes professionnels en devises ou en dinars convertibles,

- les comptes professionnels sont ouverts sur les livres des intermédiaires agréés par toute personne physique ayant sa résidence habituelle en Tunisie et toute personne morale tunisienne ou étrangère pour ses établissements en Tunisie ayant des ressources en devises et ce, pour les besoins de leurs activités. Les conditions de crédit et de débit des comptes professionnels et de leur fonctionnement sont fixées par circulaire de la Banque Centrale de Tunisie.

- les revenus ou produits des avoirs à l'étranger ainsi que les avoirs en devises à l'étranger déclarés à la Banque Centrale de Tunisie conformément aux articles 16 et 18 du code des changes et du commerce extérieur et logés dans les comptes spéciaux en devises ou en dinars convertibles.

Les avoirs en devises logés dans des comptes prestataires de services en devises ou en dinars convertibles. Les comptes prestataires de services sont ouverts sur les livres des intermédiaires agréés par toute personne physique ayant sa résidence habituelle en Tunisie ayant des ressources en devises provenant de la rémunération de services rendus à des non-résidents établis hors de Tunisie. Les conditions de fonctionnement des comptes prestataires de services sont fixées par circulaire de la Banque Centrale de Tunisie. **(Ajouté par le décret n° 2005-581 du 7 mars 2005).**

Les devises dont l'achat est autorisé sur le marché des changes et qui sont logées dans des comptes spéciaux « bénéfices export » en devises ou en dinars convertibles. Les comptes spéciaux « bénéfices export » sont ouverts sur les livres des intermédiaires agréés par les personnes physiques résidentes réalisant des bénéfices provenant d'opérations d'exportation de biens ou de services ou détenant des participations au capital de personnes morales résidentes réalisant des bénéfices provenant d'opérations d'exportation de biens ou de services. Les conditions d'ouverture et de fonctionnement de ces comptes sont fixées par la banque centrale de Tunisie. **(Ajouté par le décret n° 2009-2075 du 8 juillet 2009).**

Les devises délivrées au titre de l'allocation touristique non utilisées et qui sont rapatriées et déposées dans des comptes

touristiques pour la réalisation de projets économiques, et ce, par une personne physique ou morale non résidente de nationalité étrangère. Les zones industrielles et les zones touristiques sont définies conformément aux dispositions de la loi n° 2005-40 du 11 mai 2005, complétant le décret du 4 juin 1957 relatif aux opérations immobilières. **(Ajouté par le décret n° 2007-394 du 26 février 2007)**

2) l'acquisition, par dévolution héréditaire ou par voie d'attribution gratuite au prorata des droits possédés dans la société, de valeurs mobilières tunisiennes ou de parts sociales de sociétés établies en Tunisie par une personne physique ou morale non résidente de nationalité étrangère,

3) l'acquisition, par voie de souscription lors d'une augmentation de capital dans les limites des droits préférentiels de souscription à titre irréductible, au moyen d'une importation de devises, de valeurs mobilières tunisiennes ou de parts sociales de sociétés établies en Tunisie, par une personne physique ou morale non résidente de nationalité étrangère,

4) l'acquisition, par voie de souscription lors d'une augmentation de capital dans les limites des droits préférentiels de souscription ou en dehors de ces limites, au moyen d'une importation de devises, de valeurs mobilières tunisiennes ou de parts sociales de sociétés établies en Tunisie dans le cadre des lois les régissant, et ce, par une personne physique ou morale non résidente de nationalité étrangère. **(Modifié par le décret n° 2007-394 du 26 février 2007).**

5) l'acquisition au moyen d'une importation de devises ou la cession, lorsqu'elles sont effectuées par une personne physique ou morale non résidente de nationalité étrangère :

- de valeurs mobilières tunisiennes conférant un droit de vote ou de parts sociales de sociétés établies en Tunisie, dans le cadre des codes les régissant et sous réserve des dispositions de l'article 21 bis ci-après,

- de valeurs mobilières tunisiennes ne conférant pas de droit de vote à l'exception des titres d'emprunt émis par l'Etat ou des sociétés résidentes en Tunisie à l'exclusion des cas prévus par le paragraphe 5 ci-dessous. **(Modifié par le décret n° 2005-3142 du 6 décembre 2005).**

6) la souscription et l'acquisition par une personne physique ou morale non résidente de nationalité étrangère au moyen d'une importation de devises de bons du trésor assimilables et des obligations émises par des sociétés résidentes cotées en bourse ou ayant obtenu une notation par une agence de notation, et ce, dans des limites des taux fixés par le gouverneur de la banque centrale de Tunisie après avis du ministre des finances. Les détenteurs de ces titres d'emprunt bénéficient de la garantie de transfert de leurs fonds conformément à la législation en vigueur. **(Ajouté par le décret n° 2003-2391 du 17 novembre 2003 et modifié par le décret n° 2005-3142 du 6 décembre 2005).**

**Article 21 bis (Ajoutée par le décret n° 95-1128 du 8 juin 1995 et modifié par le décret n° 97-1738 du 3 septembre 1997 et abrogé par l'art. 7 du décret n° 2014-3629 du 18 septembre 2014).**

#### Chapitre IV

##### Régime des avoirs à l'étranger

**Article 22.-** L'obligation de déclaration des avoirs à l'étranger édictée par l'article 16 du code des changes et du commerce extérieur ne s'applique pas aux avoirs ne dépassant pas 500 D à déclarer par une même personne.

Pour ce qui concerne les avoirs visés à l'alinéa 4 de l'article 16 sus-visé, conservé à l'étranger par les intermédiaires agréés, l'obligation de déclaration incombe à ces derniers, aussi bien pour les avoirs qu'ils conservent à l'étranger pour leur compte que pour le compte de ceux de leurs clients visés audit.

L'obligation de déclaration incombe seulement au propriétaire des avoirs si ceux-ci sont supérieurs à 500 D mais répartis entre deux ou plusieurs intermédiaires agréés en fractions ne dépassant pas le montant sus-indiqué.

**Article 23.-** Sont interdits, sauf autorisation, aux personnes visées à l'article 16 du code des changes et du commerce extérieur :

1) toute acquisition des biens corporels, mobiliers ou immobiliers situés à l'étranger, de droits de propriété à l'étranger, et de créances sur l'étranger ou libellées en monnaie étrangère, représentées ou non par des titres,

2) tout acte tendant à disposer ou à modifier la consistance de leurs avoirs à l'étranger ainsi qu'à réduire leurs droits sur ces avoirs,

Les personnes physiques non-résidentes ayant la nationalité tunisienne sont soumises en ce qui concerne les opérations prévues à l'alinéa premier du présent article aux obligations qui se rattachent au statut de résident.

## Chapitre II

### Détention et négociation des devises et des valeurs mobilières étrangères situés en Tunisie

#### Paragraphe 1. – Détention des devises et des valeurs mobilières étrangères

**Article 16.-** Les intermédiaires habilités à recevoir en dépôt en exécution des dispositions du code des changes et de commerce extérieur des valeurs mobilières et devises étrangères, sont tenus de déclarer à la Banque Centrale de Tunisie les valeurs et devises qu'ils détiennent sur le territoire tunisien, que ces avoirs leur appartiennent en propre ou pour le compte de leurs clients. Cette déclaration qui doit être effectuée dans un mois à compter du jour de leur détention ne s'applique pas aux devises cédées à la Banque Centrale en application de l'article 25 ci-dessous.

#### Paragraphe 2. – Opérations sur devises

**Article 17.-** Sont soumises à autorisation la vente ou l'acquisition, à titre onéreux ou gratuit, l'échange ou le nantissement, de billets de banques étrangers, chèques, lettres de crédit, traites effets de commerce et tous autres titres de créance à vue ou à court terme libellés en monnaies étrangères détenues sur le territoire tunisien, que ces opérations soient effectuées en Tunisie ou à l'étranger.

**Article 17 bis (Ajouté par le décret n° 93-1696 du 16 août 1993).** - Les entreprises résidentes sont autorisées à contracter des crédits extérieurs pour les besoins de leurs activités et dans les limites et les conditions qui sont fixées par circulaire de la Banque Centrale de Tunisie.

#### Paragraphe 3. – Opérations sur valeurs étrangères

**Article 18.-** Est soumise à autorisation toute acquisition à titre onéreux ou gratuit autrement que par dévolution héréditaire de valeurs mobilières étrangères détenues sur le territoire tunisien.

## Chapitre III

### Régime des avoirs étrangers en Tunisie

**Article 19.-** Le ministre des finances réglemente après avis du gouverneur de la Banque Centrale de Tunisie l'ouverture et le fonctionnement des comptes ouverts en Tunisie au nom des personnes non-résidentes.

**Article 20 (Modifié par le décret n° 97-1738 du 3 septembre 1997).** - Sont soumises à autorisation les opérations suivantes lorsqu'elles sont effectuées par une personne physique ou morale non résidente de nationalité étrangère :

1) l'acquisition, autrement que par dévolution héréditaire, ou la cession de biens immeubles, de droits immobiliers ou de fonds de commerce situés en Tunisie, sous réserve des dispositions du paragraphe 1 de l'article 21 ci-dessous. **(Modifié par le décret n° 2007-394 du 26 février 2007).**

2) la prise de participation, lors de la constitution initiale ou lors de l'augmentation de capital, dans des sociétés établies en Tunisie en dehors des participations autorisées dans le cadre des codes les régissant,

3) la souscription aux titres d'emprunt émis par l'Etat en Tunisie ou des sociétés résidentes en Tunisie sous réserves des dispositions du paragraphe 5 de l'article 21 ci-dessous. **(Modifié par le décret n° 2005-3142 du 6 décembre 2005).**

4) l'acquisition de valeurs mobilières tunisiennes et de parts sociales de sociétés établies en Tunisie en dehors des cas prévus à l'article 21 ci-dessus.

**Article 21 (Modifié par le décret n° 97-1738 du 3 septembre 1997) <sup>(1)</sup>.** - Ne sont pas soumises à autorisation les opérations suivantes :

1) l'acquisition, autrement que par dévolution héréditaire, au moyen d'une importation de devises, ou la cession des terrains et des locaux bâtis dans les zones industrielles et des terrains dans les zones

(1) La numérotation des paragraphes 1, 2, 3, 4, 5 a été modifiée par l'article 3 du décret n° 2007-394 du 26 février 2007 pour devenir respectivement 2, 3, 4, 5, 6.

- Participation à des séminaires, conférences, congrès et colloques quelque soit la nature,
- Frais de justice, honoraires d'avocats, amendes et impôts,
- Abonnement à des revues, périodiques et frais inhérents à des documents officiels,
- Achat de livres et documents techniques et scientifiques ne faisant pas l'objet de titres de commerce extérieur,
- Droits de propriété intellectuelle et artistique,
- Enregistrement de brevets d'invention, de nom commercial, procédés de fabrication, sigles et marques de fabrique,
- Publicité et promotion de toute nature,
- Frais de traduction et d'interprétariat,
- Participation à des manifestations et rencontres sportives internationales officielles,
- Rémunération des arbitres étrangers de rencontres sportives,
- Parts des bénéficiaires résultant des rencontres sportives internationalisés et revenant aux associations et organismes sportifs internationaux,
- Frais au titre de contrats de spectacle et d'animation.

**L/ Toute autre opération qui, de par sa nature, peut être considérée une opération courante assimilée aux opérations classées ci-dessus.**

**Article 12 ter (Ajouté par le décret n° 93-1696 du 16 août 1993 et modifié par le décret n° 2007-394 du 26 février 2007) .-** Peuvent être fixés par circulaires de la Banque Centrale de Tunisie sous forme d'allocations ou de pourcentage, les montants dont le transfert est délégué aux intermédiaires agréés au titre de frais de séjour à l'étranger pour tourisme, affaires, scolarité, formation professionnelle, stage et soins.

**Article 13.-** Sont soumises à autorisation l'importation et l'exportation matérielle de toute valeur mobilière, de tout instrument de paiement et de tout titre de créance ou de propriété.

**Article 14.-** Sont toutefois dispensées de cette autorisation :

1°) L'importation par les voyageurs sans limitation de montant des instruments de paiement libellés en monnaie étrangère autres que les pièces de monnaie et les billets de banque.

2°) L'importation par les voyageurs des chèques tirés sur des comptes étrangères en dinars ouverts sur les livres des intermédiaires agréés en Tunisie ainsi que des lettres de crédit libellées en dinars régulièrement tirées sur des banques intermédiaires agréées en Tunisie.

3°) L'importation des pièces de monnaie et billets de banque étrangers, par les voyageurs, sauf limitation fixée par le ministre des finances.

4°) Les importations et exportations de valeurs mobilières et instruments de paiement réalisées par les intermédiaires agréés dans les conditions définies par avis de change.

**Article 15 (Modifié par le décret n° 2007-394 du 26 février 2007) .-** L'importation et l'exportation de dinars tunisiens en billets ou en pièces de la Banque Centrale de Tunisie sont prohibées sous toutes leurs formes sauf en vertu d'accords conclus par la Banque Centrale de Tunisie avec ses homologues ou toute autre autorités spécialisée dans le pays étranger.

**Article 15 bis (Ajouté par le décret n° 93-1696 du 16 août 1993) .-** Les personnes physiques non-résidents ayant la nationalité tunisienne peuvent bénéficier du statut de résident pour effectuer les opérations suivantes :

- Acquisition ou cession de biens immeubles, de droits immobiliers ou de fonds de commerce situés en Tunisie,
- Acquisition ou cession de valeurs mobilières ou de parts sociales tunisiennes,
- Conclusion de contrats de crédit en dinars et ouverture de comptes intérieurs en dinars,
- Gestion de leurs biens et de leurs affaires en Tunisie et accomplissement de toutes activités y afférentes y compris la conclusion et la réalisation de contrats, l'obtention et l'octroi d'hypothèques immobilières de tous gages et nantissements.

### C.3 – Le transport terrestre :

- Droits et taxes routiers et dépenses de voyage des camions et des bus,
- Frais de transport de cargaisons et de marchandises y compris les frais de stockage, de groupage et dégroupage,
- Frais de carburant, lubrifiants et tractage des remorques,
- Location de camions et bus,
- Avances sur dépenses de voyage des camions et bus,
- Frais de séjour des chauffeurs des camions et des bus,
- Excédents de recettes provenant du transport de marchandises et passagers, par voie ferroviaire.

#### **D/ Assurances :**

- Primes d'assurance,
- Solde de réassurance,
- Souscription de contrats d'assurance avec des non-résidents,
- Règlement de sinistres des non-résidents

#### **E/ Opérations relatives aux dépenses bancaires et financières.**

#### **F/ Opérations relatives aux revenus du capital :**

- Bénéfices, rémunération des parts bénéficiaires, dividendes et tantièmes revenant aux administrateurs,
- Jetons de présence et assimilés,
- Remboursement d'intérêts des crédits extérieurs,
- Intérêts d'obligations et de bons,
- Loyer.

#### **G/ Séjour à l'étranger au titre de tourisme, études, soins affaires, missions et stages.**

#### **H/ Exploitation cinématographique et audio-visuelle :**

- Redevances d'exploitation cinématographique et audio-visuelle et assimilés,
- Droits de diffusion de programmes et frais d'acquisition et de location de films et de feuilletons télévisés,
- Frais de montage de films à l'étranger,

- Droits d'exploitation des satellites.

#### **I/ Opérations ayant un caractère personnel :**

- Pensions de retraites et rentes viagères au profit des étrangers,
- Pensions alimentaires et remboursement de créances dues en vertu de décisions judiciaires,
- Frais d'hospitalisation et de cures,
- Abonnement, cotisations, rachat et cotisations dans des caisses de sécurité sociale, et contrats d'assurance groupe dans le cadre d'un contrat de travail,
- Cours par correspondances et frais relatifs à la participation à des concours, à l'examen de dossiers et à l'inscription dans des établissements d'enseignement à l'étranger,
- Frais de scolarité,
- Frais d'étude de dossiers d'émigration,

#### **J/ Opérations du secteur public :**

- Budgets des ambassades et consulats tunisiens à l'étranger y compris les salaires et indemnités du corps diplomatique,
- Salaires et traitements des fonctionnaires et des attachés d'ambassades et de consulats à l'étranger,
- Paiements inhérents aux marchés publics conclu par l'Etat, les collectivités publiques locales, les établissements publics à caractère administratif ou les entreprises publiques,
- Subventions et dons gouvernementaux,
- Frais d'équipement et de gestion inhérents à la création de bureaux de représentation d'organismes publics à l'étranger,
- Frais de séjour à l'étranger au titre de missions et stages conformément à la réglementation en vigueur,
- Recettes consulaires.

#### **K/ Opérations à caractère général :**

- Participations à des appels d'offres internationaux,
- Cotisations et participations à des associations et organisations scientifiques, culturelles, philanthropiques, professionnelles et sportives,

**Article 12 bis (Ajouté par le décret n° 93-1696 du 16 août 1993) .-** Sont considérées comme opérations courantes avec l'étranger les opérations suivantes :

**A/ Opérations commerciales et opérations connexes :**

- opérations de commerce extérieur,
- commissions de représentation et de courtage,
- bénéfice des opérations de transit et de commerce de transit,
- entreposage, emmagasinage et opérations en douane,
- dépenses de transit,
- impôts et droits de douane.

**B/ Opérations liées à la production :**

- montage, réparation, location et maintenance du matériel,
- transformation, ouvraison, usinage et assimilés,
- assistance technique y compris l'ingénierie technique et financière et autres consultations, déplacement et interventions d'experts et techniciens, contrôle de fabrication, étude, formation professionnelle, stages inhérents aux cycles de production et de distribution de biens et services.

- droits d'auteur et autres droits de propriété industrielle tels que la cession de licence pour l'exploitation ou l'acquisition de brevets, l'utilisation de nom commercial ou de marque de fabrique.

- contrats d'entreprise et de gestion,
- analyse et expertise technique,
- audit,
- affiliation à des systèmes de règlements par cartes de paiement,
- location de logiciels et systèmes informatiques ainsi que l'affiliation à des banques de données,
- salaires et traitements des coopérants et contractuels étrangers,
- location de stands et d'aires d'exposition lors des foires et manifestations économiques, culturelles et artistiques à l'étranger.

**C/ Le transport :**

**C.1 – Le transport maritime :**

- Frais portuaires y compris les avances sur débours afférentes aux escales des navires tunisiens dans les ports étrangers ainsi que les soldes débiteurs des comptes d'escale de ces navires,

- Affrètement, réparation et maintenance de navires et location de camions et de containers,
- Enregistrement de navires tunisiens dans des bureaux de contrôle et de classification agréés,
- Acquisition de pièces de rechange livrées à bord,
- Achat de soutes, lubrifiants et vivres pour l'équipage,
- achat de produits et de vivres pour vente à bord des navires et dans les ports,
- Avances sur salaires pour les équipages de navires,
- Surestaries des navires par référence aux délais prévus par les contrats d'affrètement ou d'achat de marchandises ou assimilés,
- Frais de communication radiophonique,
- Solde revenant aux partenaires non résidents dans le cadre d'exploitation commune de navires,
- Solde des comptes d'escales des navires étrangers dans les ports tunisiens,
- Solde inhérent à la consignation de cargaisons et de marchandises,

**C.2 – Le transport aérien :**

- Affrètement et ravitaillement d'avions en carburant, lubrifiants et catering,
- Acquisition de pièces de rechange,
- Réparation et maintenance des avions et de leurs équipements à l'étranger,
- Assistance, redevance, et taxes aéronautiques,
- Avances sur salaires au profit des équipages des avions,
- Solde des coupons de vol,
- Acquisition de produits pour vente à bord des avions et aux aéroports,
- Les excédents de recettes des compagnies de transport aérien étrangères installées ou représentées en Tunisie conformément aux accords aériens bilatéraux,

accords commerciaux conclu entre la Tunisie et les pays étrangers, par des avis aux importateurs et aux exportateurs publiés au Journal Officiel de la République Tunisienne.

**Article 2.-** Les produits soumis au régime de la prohibition ou du contingentement ne peuvent être importés ou exportés que sur autorisation délivrée par le ministre de l'économie nationale.

Les autorisations d'importation et d'exportation sont délivrées après visa de la Banque Centrale de Tunisie lequel visa vaut pour les autorisations d'importation, autorisation de transfert. Les autorisations sont personnelles à leurs bénéficiaires et incessibles.

**Article 3.-** Les contingents d'importation ou d'exportation donnent lieu à une mise en répartition entre les personnes physiques ou morales répondant aux conditions définies à l'article 6 du présent décret.

Un arrêté du ministre de l'économie nationale, pris après avis du ministre des finances et du gouverneur de la Banque Centrale de Tunisie fixera les critères de répartition.

**Article 4.-** Les produits non concernés par des mesures de prohibition ou de contingentement peuvent être importés ou exportés librement selon les procédures fixées conformément à l'article 2 du présent décret.

**Article 5.-** Les avis aux importateurs et aux exportateurs qui fixent des contingents d'importation ou d'exportation déterminent la date à partir de laquelle les formalités nécessaires à la réalisation des opérations autorisées dans le cadre de ces contingents doivent être effectuées ainsi que le délai de leur accomplissement.

**Article 6.-** Il ne peut être accordé d'autorisation d'importation ou d'exportation qu'à des personnes physiques ou morales dont la profession comporte l'utilisation ou la vente des produits objet de l'autorisation demandée ayant leur résidence en Tunisie et justifiant de la régularité de leur situation au regard des législations et réglementations commerciales, fiscales et de la sécurité sociale, sauf le cas d'opérations occasionnelles sans caractère commercial.

**Article 7.-** L'autorisation d'importation ou d'exportation donnée par le ministre de l'économie nationale ne dispense pas son

bénéficiaire de l'accomplissement des obligations et formalités prévues par la réglementation des changes.

**Article 8.-** En cas de perte d'un ou plusieurs exemplaires d'une autorisation délivrée, l'intéressé peut demander au ministre de l'économie nationale la délivrance d'un certificat de perte portant sur le ou les exemplaires de l'autorisation égarée. A l'appui de sa demande, il doit produire toutes justifications utiles.

Il n'est pas délivré de certificat de perte pour les autorisations périmées.

**Article 9.-** Les importateurs et les exportateurs sont tenus le cas échéant d'informer le ministre de l'économie nationale dans les 15 jours suivant l'expiration du délai de validité de l'autorisation d'importation ou d'exportation des motifs du défaut d'utilisation totale ou partielle de leur autorisation.

**Article 10.-** Le ministre de l'économie nationale assure la publicité des autorisations spéciales de commerce extérieur délivrées par son département.

## Chapitre II

### Opérations commerciales et financières

**Article 11.-** Des textes intitulés « Avis de commerce extérieur et de change » publiés au Journal Officiel de la République Tunisienne par le ministre des finances après consultation du ministre de l'économie nationale et du gouverneur de la Banque Centrale de Tunisie, définiront les procédures d'importation et d'exportation des marchandises et d'exécution des opérations financières y afférentes.

## TITRE II

### DISPOSITIONS RELATIVES AU CONTROLE DES CHANGES

#### Chapitre Premier

#### Dispositions générales

**Article 12.-** Les autorisations générales visées à l'article 1<sup>er</sup> du code des changes et du commerce sont accordées par avis de change du ministre des finances sur avis de la Banque Centrale de Tunisie.

## Règlement du change et du commerce extérieur

**Décret n° 77-608 du 27 juillet 1977, fixant les conditions d'application de la loi n° 76-18 du 21 janvier 1976, portant refonte et codification de la législation des changes et du commerce extérieur régissant les relations entre la Tunisie et les pays étrangers.**

(JORT n° 52 du 22 juillet et 2 août 1977)

Au nom du peuple,

Nous, Habib Bourguiba, Président de la République Tunisienne,

Vu la loi n° 76-18 du 21 janvier 1976, portant refonte et codification de la législation des changes et du commerce extérieur régissant les relations entre la Tunisie et les pays étrangers,

Vu le code des changes et du commerce extérieur annexé à la loi susvisée,

Vu l'avis des ministres des finances et de l'économie nationale et du gouverneur de la Banque Centrale de Tunisie,

Vu l'avis du tribunal administratif,

**Décrétons :**

### TITRE PREMIER

## DISPOSITIONS RELATIVES AU COMMERCE EXTERIEUR

### Chapitre Premier

#### Des régimes et de la procédure

**Article premier.-** Le ministre de l'économie nationale détermine les produits dont l'importation ou l'exportation est prohibée ou libérée après avis de la Banque Centrale de Tunisie, et les produits contingentés selon le programme général du gouvernement et les

### Annexe

- Décret n° 77-608 du 27 juillet 1977 fixant les conditions d'application de la loi n° 76-18 du 21 janvier 1976.
- Loi n° 94-41 du 7 mars 1994, relative au commerce extérieur.

à-dire des biens meubles ou immeubles qui ont fait l'objet de l'infraction, que celle-ci consiste en une opération prohibée ou dans l'omission d'une déclaration, d'un dépôt ou d'une cession à la Banque Centrale de Tunisie.

Lorsque, pour une cause quelconque, le corps du délit n'a pu être saisi, ou n'est pas représenté par le délinquant, le tribunal est tenu, pour tenir lieu de confiscation, de prononcer une condamnation pécuniaire d'un montant égal à la valeur du corps du délit, augmentée du bénéfice illicite que les délinquants ont réalisé ou voulu réaliser.

Lorsque l'opération délictuelle comporte la participation de plusieurs parties, le corps du délit, qu'il puisse ou non être représenté est constitué par l'ensemble des prestations fournies par chacune des parties, y compris la rémunération des services.

#### Chapitre V

##### Recouvrement des amendes

**Article 37.-** Le recouvrement des amendes, confiscations et autres condamnations pécuniaires est poursuivi, conformément à l'article 21 du code pénal, à l'encontre de tous les auteurs et complices de l'infraction.

**Article 38.-** Lorsque l'auteur d'une infraction à la réglementation des changes vient à décéder avant d'avoir effectué le règlement des amendes, confiscations et autres condamnations pécuniaires prononcées contre lui, ou des transactions acceptées par lui, le recouvrement peut en être poursuivi contre la succession.

**Article 39.-** Le produit des amendes, confiscations et autres condamnations pécuniaires, ainsi que celui de transactions, sera réparti dans les mêmes conditions que celles applicables en matière de douane.

Dans les cas prévus à l'article 34 et lorsqu'il n'intervient qu'une seule condamnation ou une seule transaction pour l'ensemble des infractions, le produit des amendes et confiscations, ainsi que celui des transactions est réparti suivant les modalités fixées par le ministre des finances.

#### Chapitre VI

##### Dispositions diverses

**Article 40.-** Toute opération portant sur des espèces (pièces ou billets) ou valeurs fausses et qui constitue par ses autres éléments une infraction à la réglementation des changes est passible des peines prévues par la présente loi.

Les poursuites sont dirigées contre tous ceux qui ont pris parts à l'infraction, qu'ils aient eu connaissance ou non de la non-authenticité des espèces ou valeurs.

Elles sont exercées conformément aux dispositions de la présente loi, indépendamment de celles résultant des autres délits qui ont pu être commis.

#### DEUXIEME PARTIE

##### Relations commerciales avec l'étranger

**Article 41 (Abrogé par la loi n° 94-41 du 7 mars 1994 relative au commerce extérieur) .**

Toute entrave à ces droits de vérification (refus de communication de documents, dissimulation de pièces ou d'opérations) apportée par les personnes concernées y compris les administrateurs, gérants, directeurs ou employés de personnes morales est constatée par procès-verbal et poursuivie comme opposition à fonctions dans les mêmes conditions que celles fixées par les articles 42, 281 et 300 du code des douanes.

**Article 27.-** L'administration des postes est autorisée à soumettre au contrôle douanier, en vue de l'application de la réglementation des changes, les envois postaux tant à l'exportation qu'à l'importation.

**Article 28.-** Sont tenues au secret professionnel et passibles des peines prévues par l'article 254 du code pénal, toutes personnes appelées à l'occasion de leurs fonctions ou de leurs attributions, à intervenir dans l'application de la réglementation des changes.

Toutefois, lorsqu'une poursuite régulière a été engagée, ces mêmes personnes ne peuvent opposer le secret professionnel au juge d'instruction ou au tribunal qui les interroge sur les faits faisant l'objet de la plainte ou sur les faits connexes.

### Chapitre III

#### Poursuite des infractions

**Article 29.-** La poursuite des infractions à la réglementation des changes ne peut être exercée que sur la plainte du ministre des finances ou de son représentant habilité à cet effet. Les dispositions du titre XIII du code des douanes sont applicables à ces infractions dans la mesure où elles ne sont pas contraires au présent titre de la présente loi.

**Article 30.-** Dans toutes les instances résultant d'infraction à la réglementation des changes, le ministre des finances, ou son représentant habilité à cet effet, a le droit d'exposer l'affaire devant le tribunal et d'être entendu à l'appui de ses conclusions.

**Article 31.-** Le ministre des finances, ou son représentant habilité à cet effet peut transiger avec le délinquant et fixer lui-même les conditions de cette transaction.

La transaction peut intervenir avant ou après jugement définitif.

Dans le second cas, la transaction laisse subsister les peines corporelles.

**Article 32.-** Lorsque l'auteur d'une infraction à la réglementation des changes vient à décéder avant dépôt de plainte ou intervention d'un jugement définitif ou d'une transaction, le ministre des finances ou son représentant habilité à cet effet est fondé à exercer devant la juridiction civile la succession, une action tendant à faire prononcer par le tribunal la confiscation du corps du délit ou si celui-ci ne peut être saisi, une condamnation pécuniaire fixée conformément à l'article 36.

**Article 33.-** Lorsque les infractions à la réglementation des changes sont commises par les administrateurs, gérants ou directeurs d'une personne morale, ou par l'un d'entre eux agissant au nom et pour le compte de la personne morale, indépendamment des poursuites intentées contre ceux-ci, la personne morale elle-même pourra être poursuivie et frappée des peines pécuniaires prévues à la présente loi.

**Article 34.-** Lorsque les infractions à la réglementation des changes constituent en même temps des infractions à la législation douanière ou à toute autre législation, elles sont indépendamment des sanctions prévues à la présente loi, constatées, poursuivies et réprimées comme en matière de douane ou conformément à la procédure prévue par la législation à laquelle il est porté atteinte.

### Chapitre IV

#### Pénalités

**Article 35.-** Les infractions ou tentatives d'infraction à la réglementation des changes sont punies d'un emprisonnement d'un mois à cinq ans et d'une amende de 150 dinars à 300.000 dinars sans toutefois que cette amende puisse être inférieure à cinq fois le montant sur lequel a porté l'infraction. En cas de récidive, la peine d'emprisonnement peut être portée à dix ans et l'article 53 du code pénal n'est pas applicable.

**Article 36.-** Indépendamment des peines prévues à l'article 35, le tribunal est tenu de prononcer la confiscation du corps du délit, c'est-

Chapitre II  
**Obligation de rapatriement des revenus  
et produits à l'étranger**

**Article 20.-** Toute personne physique ayant sa résidence habituelle en Tunisie et toute personne morale tunisienne ou étrangère pour ses établissements en Tunisie est tenue de rapatrier dans les conditions et délais fixés par la Banque Centrale de Tunisie l'intégralité des devises provenant de l'exportation de marchandises à l'étranger, de la rémunération de services rendus à l'étranger et, d'une manière générale de tous revenus ou produits à l'étranger.

Sont dispensées de l'obligation de rapatriement des revenus les personnes physiques de nationalité tunisienne revenant de l'étranger en Tunisie et les personnes physiques étrangères résidentes en Tunisie pour leurs avoirs constitués à l'étranger avant la date de changement de résidence (**Ajouté par art. 2 D.L n° 2011-98 du 24 octobre 2011**).

Titre VI  
**Règlements entre résidents**

**Article 21.-** Les règlements entre résidents doivent s'effectuer en Tunisie sauf autorisation de la Banque Centrale de Tunisie.

Est prohibé le fait pour un résident de contracter envers un autre résident, une obligation libellée en une autre monnaie que le dinars sauf dérogation de la Banque Centrale de Tunisie après avis du ministre des finances.

Le dinars doit être à la fois monnaie de compte et monnaie de règlement.

Titre VII  
**Répression des infractions  
à la réglementation des changes**

Chapitre Premier  
**Dispositions générales**

**Article 22.-** Les infractions ou tentatives d'infraction à la réglementation des changes sont constatées, poursuivies et réprimées

dans les conditions définies par la présente loi. Elles se prescrivent par trois ans, le délai de prescription d'infraction comme la détention, le défaut de déclaration ou de rapatriement d'avoirs ou de revenus de toutes natures, prévues par la présente loi ou les textes pris pour son application, ne commence à courir qu'à compter de la date de cessation de l'état délictueux.

Il en est de même de l'inexécution totale ou partielle ou du retard apporté à l'exécution d'engagements souscrits à l'égard de la Banque Centrale de Tunisie en contrepartie de certaines des autorisations qu'elle délivre.

**Article 23.-** Sont considérées comme infractions ou tentatives d'infractions et constatées, poursuivies et réprimées comme telles toutes manœuvres tendant à éluder les obligations ou interdictions instituées par la réglementation des changes.

Chapitre II  
**Constatation des infractions**

**Article 24.-** Les agents ci-après désignés sont habilités à constater les infractions à la réglementation des changes :

- 1) les officiers de police judiciaire,
- 2) les agents de douane,
- 3) les agents du ministère des finances ou de la Banque Centrale de Tunisie dûment habilités à cet effet.

Les procès-verbaux de constatation sont transmis au ministère des finances, qui saisit le parquet s'il le juge à propos.

**Article 25.-** Les agents visés à l'article précédent sont habilités à effectuer en tous lieux des visites domiciliaires dans les conditions prévues par l'article 53 du code des douanes.

**Article 26.-** Les divers droits de communication prévus au bénéfice des administrations fiscales peuvent être exercés par les agents visés à l'article 24 pour le contrôle de l'application de la réglementation des changes.

Ces agents peuvent demander à tous les services publics les renseignements qui leur sont nécessaires pour l'application de leur mission sans que le secret professionnel puisse leur être opposé.

**Article 12.-** Toute personne physique ou morale qui détient sur le territoire tunisien, à titre quelconque, des devises ou des valeurs mobilières étrangères ou "assimilées" appartenant à un tiers :

1) ne peut remettre ces avoirs à leur propriétaire que lorsque celui-ci a la qualité d'intermédiaire agréé,

2) doit effectuer, pour le compte de ce dernier, dépôt prévu par les dits articles, à moins qu'elle n'ait elle-même la qualité d'intermédiaire agréé.

**Article 13.-** Des dérogations à l'obligation de dépôt prévue par les articles 6 et 9 peuvent être accordées par le ministre des finances dans les conditions fixées à l'article premier, pour certaines catégories de devises ou de valeurs mobilières étrangères, ainsi que dans les cas particuliers où une telle mesure apparaît justifiée.

#### Titre IV

### Dispositions relatives aux avoirs étrangers en Tunisie

**Article 14.-** Des décrets pris sur proposition du ministre des finances après avis de la Banque Centrale de Tunisie pourront réglementer la constitution d'avoirs étrangers en Tunisie, ainsi que les actes de disposition portant sur des avoirs étrangers en Tunisie.

**Article 15.-** Des décrets pris sur proposition du ministre des finances après avis de la Banque Centrale de Tunisie pourront également réglementer :

a) la constitution d'avoirs en Tunisie par des personnes morales tunisiennes dans la gestion desquelles interviennent, à chaque titre que ce soit, des personnes physiques résidant habituellement à l'étranger ou des personnes morales étrangères,

b) les actes de disposition portant sur les avoirs en Tunisie des personnes morales tunisiennes visées à l'alinéa a) ci-dessus.

#### Titre V

### Dispositions relatives aux avoirs à l'étranger

#### Chapitre Premier

#### Recensement des avoirs à L'étranger

**Article 16.-** Tout tunisien ayant sa résidence habituelle en Tunisie, toute personne morale tunisienne ainsi que toute personne morale

étrangère pour ses établissements en Tunisie, est tenu de déclarer à la Banque Centrale de Tunisie tous ses avoirs à l'étranger dans un délai de six mois à compter de la date de promulgation du présent code, ou de leur acquisition quand celle-ci est postérieure à la date de promulgation du présent code.

Toutefois, lorsque les avoirs à déclarer par une même personne ne dépassant pas un montant à fixer par décret, leur propriétaire est dispensé de la déclaration prescrite.

L'obligation de déclaration incombe, soit au propriétaire des avoirs à déclarer soit à toute personne en Tunisie ayant reçu mandat de gestion à un titre quelconque. Ces personnes sont solidairement responsables de l'exécution de cette obligation.

Les propriétaires d'avoirs conservés à l'étranger pour leur compte par des intermédiaires agréés en Tunisie ne sont pas tenus de les déclarer.

**Article 17.-** Les propriétaires d'avoirs soumis à déclaration en vertu de l'article 16 de la présente loi ne peuvent procéder, sauf autorisation générale donnée dans les conditions fixées à l'article 1<sup>er</sup>, à aucun acte de disposition sur leur avoirs à l'étranger, ni à aucun acte ayant pour effet d'en modifier la consistance ou de réduire les droits qu'ils possèdent sur ces avoirs.

**Article 18 (Modifier par art premier D.L n° 2011-98 du 24 octobre 2011) .-** Toute personne morale étrangère pour chaque établissement nouvellement créé en Tunisie est tenue de faire, s'il y a lieu, la déclaration prévue par l'article 16, et ce, dans un délai ne dépassant pas six mois à compter de la date de création du nouvel établissement.

**Article 19.-** Des décrets pris sur proposition du ministre des finances et après avis de la Banque Centrale de Tunisie peuvent imposer le rapatriement ou réglementer la conservation à l'étranger par les personnes physiques de nationalité tunisienne résidentes et les personnes morales ayant leur siège social en Tunisie de l'or, des moyens de paiement libellés en monnaie tunisienne ou étrangères ou des valeurs mobilières tunisiennes ou étrangères qu'elles possèdent à l'étranger.

**11) Valeurs assimilées à des valeurs mobilières étrangères:**

- valeurs mobilières tunisiennes comportant la possibilité pour le porteur d'obtenir sur une place étrangère le paiement des revenus ou du capital,

- actions des sociétés qui ont leur siège social en Tunisie mais leur principale exploitation à l'étranger.

La liste de ces valeurs est fixée par le ministre des finances après avis de la Banque Centrale de Tunisie.

**12) Parts sociales :** toutes parts dans une société ou association de droit ou de fait non représentées par des valeurs mobilières,

**13) Devises :** les instruments de paiement libellés en monnaie étrangère ainsi que les avoirs en monnaie étrangère figurant dans des comptes à vue ou à court terme.

**14) Instruments ou moyens de paiement :** les pièces de monnaie et billets ayant cours légal, les chèques, lettres de crédit, traites, effets de commerce, mandats-posté et mandats-carte, tous autres titres de créances à vue ou à court terme.

**15) Intermédiaires :** les banques, les agents de change et les courtiers en valeurs mobilières.

**16) Intermédiaires agréés :** les intermédiaires visés à l'article 3 de la présente loi.

**17) Avoirs étrangers en Tunisie :** les avoirs qui appartiennent directement ou par personnes interposées soit aux personnes physiques résidant habituellement à l'étranger, soit aux établissements à l'étranger, de personnes morales tunisiennes ou étrangères et qui consistent en :

a) biens meubles ou immeubles corporels ou incorporels situés en Tunisie, y compris tous titres négociables représentatifs de droits incorporels,

b) tous autres biens, mêmes situés à l'étranger, permettant d'exercer des droits en Tunisie.

**18) Avoirs à l'étranger :** l'or, les moyens de paiement et les valeurs mobilières conservées à l'étranger ainsi que, d'une façon

générale, tous biens, droits et intérêts à l'étranger représentés ou non par des titres.

**Titre III**

**Dépôts de devises et des valeurs mobilières étrangères conservées en Tunisie**

**Devises :**

**Article 6.-** Les personnes physiques ou morales qui possèdent ou détiennent sur le territoire tunisien, traites, effets de commerce et tous autres titres de créances libellés en monnaie étrangère, sont tenues de les déposer chez un intermédiaire agréé.

**Article 7.-** L'exécution du dépôt prévu par l'article 6 ne dispense pas le propriétaire des devises ainsi déposées de l'obligation de cession des dites devises à la Banque Centrale de Tunisie dans tous les cas où cette cession est prescrite.

**Article 8.-** Les personnes physiques qui résident habituellement à l'étranger sans autorisées à conserver par divers elles, pendant leur durée de leur séjour sur le territoire tunisien, les devises qu'elles ont régulièrement importées pour faire face à leurs dépenses d'entretien pendant ledit séjour et dont elles ne désirent pas effectuer le dépôt dans les conditions prévues par l'article 6, étant entendu que ces devises ne peuvent être que cédées à la Banque Centrale de Tunisie ou réexportées.

**Valeurs mobilières :**

**Article 9.-** Les personnes physiques ou morales qui possèdent ou détiennent, sur le territoire tunisien, des valeurs mobilières étrangères ou des valeurs "assimilées", sont tenues de les déposer auprès d'un intermédiaire agréé.

**Article 10.-** Les valeurs mobilières étrangères, ou "assimilées" déposées en application de l'article 9 peuvent être négociées dans les conditions prévues par la réglementation des changes.

**Dispositions communes :**

**Article 11.-** L'obligation édictée par les articles 6 et 9 s'applique à toutes personnes physiques et morales, quelle que soit leur nationalité ou leur résidence.

**Article 2.-** Des décrets pris sur proposition du ministre des finances et après avis de la Banque Centrale de Tunisie définissent les opérations considérées comme constituant une exportation de capitaux aux termes de l'article premier et peuvent édicter toutes prohibitions, obligations et réglementations en vue de mettre en œuvre les dispositions de la présente loi.

**Article 3.-** Les opérations de change autorisées en application de l'article premier sont traitées obligatoirement par l'intermédiaire de la Banque Centrale de Tunisie ou par délégation de celle-ci, d'intermédiaires agréés par le Ministre des Finances sur proposition du gouverneur de la Banque Centrale de Tunisie. Les instructions de la Banque Centrale de Tunisie aux intermédiaires agréés doivent être publiées au Journal Officiel de la République Tunisienne quand elles contiennent des dispositions concernant le public.

**Article 4.-** Sous réserve du monopole de la Banque Centrale de Tunisie en matière d'or monétaire, l'importation et l'exportation des matières d'or sont prohibées sauf autorisation conjointe de la Banque Centrale de Tunisie et du ministère de l'économie nationale.

## Titre II Définitions

**Article 5.-** On entend par :

**1) Réglementation des changes :** L'ensemble des dispositions de la première partie de la présente loi ainsi que des décrets, arrêtés, avis, instructions et autres textes du ministre des finances et du gouverneur de la Banque Centrale de Tunisie pris pour son application,

**2) Etranger :** Tous les pays et territoires extérieurs à la Tunisie,

**3) Résidents :** Les personnes physiques ayant leur résidence habituelle en Tunisie et les personnes morales tunisiennes ou étrangères pour leurs établissements en Tunisie,

**4) Non résidents :** Les personnes physiques ayant leur résidence habituelle à l'étranger et les personnes morales tunisiennes ou étrangères pour leurs établissements à l'étrangers,

Les définitions données aux alinéas 3 et 4 s'appliquent sans préjudice des définitions spécifiques données par la loi n° 72-38 du 12 avril 1972 relative aux industries exportatrices.

### **5) Matières d'or :**

a) l'or monnayé, qu'il s'agisse de monnaies tunisiennes ou étrangères,

b) les barres et lingots d'or admis par la Banque Centrale de Tunisie,

c) l'or natif en masse, poudre et minéral, l'or en lingot à poids et titres non admis par la Banque centrale de Tunisie, l'or en plaques, étiré, laminé, plané ou doublé, à usage industriel, artistique, médical ou dentaire, l'or en anneaux, paillettes, fils ou solution des sels et préparations à base d'or, les déchets, débris, brouilles, cendres d'or, tout objet en or façonné et œuvré, tout objet d'or détruit ou à détruire.

**6) Or monétaire :** Les matières d'or visées aux alinéas a) et b) du paragraphe 5 ci-dessus.

**7) Or non monétaire :** les matières d'or visées à l'alinéa c) du paragraphe 5 ci-dessus.

### **8) Valeurs mobilières :**

a) les titres de rentes, les obligations, les actions, les parts de fondateur et parts bénéficiaires et, d'une manière générale, tous titres susceptibles, de par leur nature, d'être cotés dans une bourse des valeurs, ainsi que tous certificats représentatifs de ces titres,

b) les coupons, dividendes, arrérages, droits de souscription et autres droits attachés aux dites valeurs.

**9) Valeurs mobilières tunisiennes :** les valeurs mobilières émises par une personne morale publique tunisienne ou par une personne morale privée dont le siège social est situé en Tunisie.

**10) Valeurs mobilières étrangères :** les valeurs mobilières émises par une personne morale publique étrangère ou par une personne morale privée dont le siège est hors de Tunisie.

Sont également considérées comme valeurs mobilières étrangères les valeurs mobilières émises par une personne morale publique tunisienne ou par une personne morale privée ayant son siège en Tunisie, lorsque ces valeurs sont libellées en monnaie étrangère.

- Le décret du 2 mai 1946 relatif au régime des avoirs étrangers en Tunisie,

- Le décret du 2 mai 1946 relatif au recensement des avoirs à l'étranger,

- Les textes législatifs figurant à l'annexe I du décret du 29 décembre 1955 relatif au commerce extérieur et aux changes,

- La loi n° 59-145 du 5 novembre 1959 portant réglementation des transferts de capitaux entre la Tunisie et les territoires et pays de la zone franc telle qu'elle a été modifiée par les textes subséquents.

**Article 3.-** Les textes d'application de la législation abrogée par la présente loi demeurant en vigueur dans la mesure des besoins de continuité des services publics jusqu'à ce qu'il en soit autrement décidé par les autorités compétentes.

La présente loi sera publiée au Journal Officiel de la République Tunisienne et exécutée comme loi de l'Etat.

Fait au Palais de Carthage, le 21 janvier 1976.

*Le Président de la République Tunisienne*

**Habib Bourguiba**

## **CODE DES CHANGES ET DU COMMERCE EXTERIEUR**

### **PREMIERE PARTIE**

### **RELATIONS ETRANGERES <sup>(1)</sup> AVEC L'ETRANGER**

#### **Titre Premier**

#### **Dispositions relatives à l'exportation des capitaux, aux opérations de change et aux commerces de l'or**

**Article premier (Modifié par la loi n° 93-48 du 3 mai 1993) .-**  
Sont libres en vertu de la présente loi, les transferts relatifs aux paiements à destination de l'étranger au titre :

- des opérations courantes engagées conformément à la législation régissant lesdites opérations.

- du produit réel net de la cession ou la liquidation des capitaux investis au moyen d'une importation des devises même si ce produit est supérieur au capital initialement investi et ce concernant les investissements réalisés dans le cadre de la législation les régissant.

Toute exportation de capitaux et toutes opérations ou prises d'engagement dont découle ou peut découler un transfert, relative à des opérations autres que celles visées à l'alinéa premier du présent article ainsi que toute compensation entre dettes avec l'étranger sont soumises à une autorisation générale du ministre des finances donnée après avis de la Banque Centrale de Tunisie.

La Banque Centrale de Tunisie est chargée de l'application de la réglementation des changes conformément à ses statuts et à la présente loi.

(1) En se référant à la version arabe au lieu de "Etrangères" on lira "Financières".

Edition revue et corrigée le 30 novembre 2016  
Imprimerie Officielle de la République Tunisienne  
Adresse: avenue Farhat Hached 2098, Radès ville - Tunisie  
Tél.: 216 71 43 42 11 - Fax: 216 71 43 42 34 - 216 71 42 96 35  
Site Web: [www.iort.gov.tn](http://www.iort.gov.tn)  
Pour contacter directement :

- Le service d'édition : [edition@iort.gov.tn](mailto:edition@iort.gov.tn)
- Le service commercial : [commercial@iort.gov.tn](mailto:commercial@iort.gov.tn)

Tous droits réservés à l'Imprimerie Officielle de la République Tunisienne

**Loi n° 76-18 du 21 janvier 1976, portant refonte et codification de la législation des changes et du commerce extérieur régissant les relations entre la Tunisie et les pays étrangers.<sup>(1)</sup>**

(JORT n° 5 du 20-23 janvier 1976)

Au nom du peuple,

Nous, Habib Bourguiba, Président de la République Tunisienne,

L'Assemblée Nationale ayant adopté,

Promulguons la loi dont la teneur suit :

**Article premier.-** Les textes publiés ci-après et relatifs aux relations financières et de commerce extérieur entre la Tunisie et les pays étrangers sont réunis en un seul corps annexé à la présente loi, appelé « Code des changes et du commerce extérieur ».

**Article 2.-** Sont abrogées, toutes dispositions antérieures contraires ou faisant double emploi avec celles dudit code et notamment :

- Le décret du 10 septembre 1939 prohibant ou réglementant en temps de guerre l'exportation de capitaux les opérations de change et de commerce de l'or,

- Le décret du 15 août 1945 relatif à la répression des infractions à la réglementation des changes,

- Le décret du 7 février 1946 relatif aux avoirs conservés dans des paquets clos à l'étranger,

- Le décret du 25 avril 1946 relatif au recensement de l'or, des devises étrangères et des valeurs mobilières étrangères conservées en Tunisie,

---

(1) Travaux préparatoires :

Discussion et adoption par l'Assemblée Nationale dans sa séance du 13 janvier 1976

REPUBLIQUE TUNISIENNE

**CODE  
DES CHANGES  
ET DU COMMERCE EXTERIEUR**

**2017**

Publications de l'Imprimerie Officielle de la République Tunisienne